



جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم السكان

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الديموغرافيا الاجتماعية

دراسة احصائية حول الاستهلاك في الجزائر
فئة الموظفين العموميين بولاية وهران أنموذجا

تحت إشراف الاستاذة :

هادفي فاطمة الزهراء

من إعداد الطالبة:

نهارى رميسة

لجنة المناقشة

الاساتذة	الرتبة	المؤسسة	الصفة
بن عابد عائشة	أستاذ محاضر - أ-	جامعة وهران 02	رئيسة اللجنة
هادفي فاطمة الزهراء	أستاذ محاضر - ب-	جامعة وهران 02	مشرفة و مقررة
زاوي قادة	أستاذ مساعد - أ-	جامعة وهران 02	مناقش

السنة الجامعية : 2025/ 2024

الملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع الإستهلاك تحديداً لدى الموظفين في الجزائر, حيث تم عرض أهم النظريات المفسرة لهذه الظاهرة مع تحديد الأنواع و الأنماط الاستهلاكية وكذلك تأثير الفئات الاجتماعية على الاستهلاك, كما تهدف الدراسة إلى تحليل تطور الاستهلاك و الأجور و انعكاساته على تغطية الحاجيات الأساسية لدى الأسر. إضافة إلى تحليل نتائج الدراسة الميدانية و التي تستند أساساً على أداة الإستمارة الموزعة على عينة مكونة من 120 وحدة إحصائية.

Summary:

This study explores the consumption patterns of employees in Algeria, examining Key theories that explain consumption behavior, types, and patterns, as well as the influence of social classes. It also investigates the relationship between consumption trends, wage developments, and their Impact on households 'ability to meet basic needs. The analysis is supported by a field study involving a sample of 120 participants, using a questionnaire as the primary data collection tool.

الشكر

بداية نشكر الله عز وجل ونحمده حمداً كثيراً على توفيقه لنا في إنهاء المذكرة, وأتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة "هادي فاطمة الزهراء" على إرشادها لي طوال مشواري الجامعي، جزاها الله كل الخير , كما أتقدم بأسمى معاني الشكر إلى كافة أساتذة قسم علم السكان على ما أسدوه لنا من معلومات ومساعدة طيلة فترة دراستنا , كما أتوجه بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة الموقرين الأستاذة عابد عائشة والأستاذ زاوي قادة , والحمد لله الذي وفقنا لبلوغ هذه الدرجة من العلم وأسأل الله أن يوفقنا لمزيد من النجاحات.

نهادي رميسة

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ"

ما سلكنَا البدايات إلا بتيسير وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضلِهِ , اللهم
أنفعني بما علمتني وزدني علما الحمد لله على التمام وحسن الختام .

وفي اللحظة أكثر فخراً أهدي عملي هذا إلى من رباني وكافح من أجلي ولمن أحمل اسمه بكل افتخار
والدي العزيز... طاب بك العمرياً سيد الرجال

إلى من كان دعاءها سر نجاحي التي رافقتني وأرشدتني في كل مشاوير حياتي... غاليتي أُمي حفظها الله

إلى من جمعني معهم بيتاً واحداً وكانوا خير سند إخوتي الأعزاء كل باسمه , إلى من علمني حرفاً طيلة
مساري الدراسي ولم يبخل بعطائه , أساتذتي الأفاضل كل باسمه ومقامه

إلى نفسي التي راهنت على النجاح, وكل من اتسع قلبي لهم وضاحت هذه الورقة عن ذكرهم

أهديكم عملي المتواضع والحمد لله على حسن التمام والختام

الفهرس

الفهرس

الصفحة	العنوان
	الملخص الإهداء الشكر الفهرس قائمة الجداول قائمة الأشكال
01	المقدمة العامة
	الفصل التمهيدي
03	الإشكالية
04	الفرضيات
04	أهداف الدراسة
04	منهج الدراسة
05	الدراسات السابقة
05	صعوبات الدراسة
05	المفاهيم المرتبطة بالدراسة
	الفصل الأول : الإطار النظري للإستهلاك
08	تمهيد
08	1. نظريات الإستهلاك
08	1.1 النظرية الكينزية Keynes
10	2.1 نظرية براون Brown للإستهلاك
10	3.1 نظرية التنبؤات ل كوزنتس
12	4.1 النظريات المعاصرة
16	2. الأنماط الإستهلاكية
17	3. أنواع الإستهلاك
18	4. تأثير الفئات الإجتماعية على الإستهلاك

19	الخلاصة
	الفصل الثاني : الاستهلاك و الأجور في الجزائر
21	تمهيد
21	1. تطور حجم الإستهلاك العام في الجزائر ما بين 1980_2020
21	1.1 تطور حجم الإستهلاك العام في الجزائر ما بين 1980_1999
23	2.1 تطور حجم الإستهلاك العام في الجزائر ما بين 2000_2020
24	2. تطور الإستهلاك في الجزائر حسب مكان الإقامة 1980_2011
24	2.1 تطور الإستهلاك الأسري حسب مكان الإقامة
26	3. تطور الإستهلاك حسب صنف المنتجات 1980_2011
30	4. تطور مستوى الأجور في الجزائر
30	4.1 تطور مستوى الأجور في الجزائر 2000_2017
32	4.2 تطور الحد الأدنى للأجور
34	الخلاصة
	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية
36	تمهيد
36	1. نتائج الدراسة الميدانية
36	1.1 الخصائص الديمغرافية للعينة
36	1.1.1 الجنس
37	2.1.1 المستوى التعليمي
37	3.1.1 الحالة الإجتماعية
38	4.1.1 وضعية السكن
39	5.1.1 مكان الإقامة
39	6.1.1 الفئة العمرية
40	7.1.1 عدد أفراد الأسرة
41	2.1 الخصائص المهنية للعينة
41	1.2.1 عدد سنوات الخبرة
41	2.2.1 مستوى الدخل
42	3.2.1 القطاع المهني
43	3.1 خصائص السلوك الاستهلاكي للعينة

43	1.3.1 المصاريف التي تأخذ القسط الأكبر من دخل الفرد
44	2.3.1 اللجوء إلى الديون لتغطية النفقات الإستهلاكية
45	3.3.1 البحث عن عروض التخفيضات للتقليل من نفقات الاستهلاكية
45	4.3.1 الاعتماد على خطة لمواجهة إرتفاع الأسعار
46	5.3.1 تأثير الزيادة في الأجور التي شهدتها الجزائر مؤخراً على القدرة الشرائية للفرد
46	6.3.1 الزيادة في الأجور تزيد من الأمن المالي
47	7.3.1 الزيادة في الأجور و تجربة منتوجات و خدمات جديدة
48	2. تحليل التقاطع بين المتغيرات باستخدام اختبار كاي تربيع Khi_deux
48	1.2 مستوى الدخل و نفقات الإستهلاكية
48	2.2 الفئة العمرية و إرتفاع الأسعار
50	3.2 المستوى التعليمي
52	4.2 عدد سنوات الخبرة المهنية
53	الخلاصة
56	الخاتمة العامة
59	الملاحق

قائمة الجداول و الاشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور إستهلاك الأسر 1980_1999 الوحدة مليار دينار جزائري	22
02	تطور الحد الأدنى الوطني المضمون للأجور 1990_2020	33
03	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	36
04	توزيع أرباب الأسرة حسب الحالة الإجتماعية	38
05	توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة	39
06	توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة المهنية	41
07	توزيع الأفراد حسب مستوى الدخل لدى أفراد العينة	42
08	توزيع الأفراد حسب القطاع المهني	42
09	توزيع المبحوثين حسب اللجوء إلى للديون لتغطية النفقات الاستهلاكية	44
10	توزيع المبحوثين حسب تعاملهم مع ارتفاع الأسعار	45
11	توزيع تأثير الزيادة في الأجور على القدرة الشرائية لدى الفرد في الجزائر	46
12	توزيع تأثير الزيادة في الأجور في الأمن المالي	47
13	توزيع إجابة الأفراد على إمكانية تجربة منتجات وخدمات جديدة بعد الزيادة في الأجور	47
14	العلاقة بين دخل الفرد وتغطية النفقات الاستهلاكية باستعمال كاي التربيع	48
15	توزيع الفئة العمرية لاعتمادهم لخطة لمواجهة ارتفاع الأسعار	49
16	العلاقة بين الفئة العمرية واعتمادها لخطة لمواجهة ارتفاع الأسعار باستعمال كاي تربيع	49
17	توزيع العلاقة بين الزيادات في الأجور التي شهدتها الجزائر مؤخرا والقدرة الشرائية لدى الفرد	50
18	العلاقة بين المستوى التعليمي و تأثير الأفراد بزيادة الأجور باستعمال كاي تربيع	50
19	الزيادة في الأجور و إرتفاع الأسعار	51
20	العلاقة بين الزيادة في الأجور والاعتماد لخطة لمواجهة الأسعار باستعمال كاي التربيع	52

21	عدد سنوات الخبرة المهنية و هل الزيادة في الأجور مكنتك من تجربة منتجات أو خدمات جديدة	52
22	العلاقة بين الزيادة في الأجور وتجربة منتجات جديدة مع عدد سنوات الخبرة المهنية بإستعمال كاي التربيع	53

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور إستهلاك الأسر في الجزائر 2000_2020 الوحدة مليار دينار جزائري	24
02	تطور الإستهلاك الأسري حسب مكان الإقامة 1980_2011 الوحدة %	25
03	تطور الإستهلاك الأسر حسب صنف المنتجات 1980_2011 الوحدة %	27
04	تطور مستوى الأجور في الجزائر 2000_2017 الوحدة مليار دينار جزائري	31
05	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	37
06	توزيع أفراد العينة حسب وضعية السكن	38
07	توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية	40
08	توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة	40
09	توزيع المصاريف التي تأخذ القسط الأكبر من دخل الفرد	43
10	توزيع المبحوثين حول إهتمامهم بعروض التخفيضات	45

المقدمة العامة

المقدمة العامة

يعتبر الإستهلاك من المؤشرات الأساسية الذي يعكس واقع المعيشة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع. فهو تلك النفقات التي تلبي احتياجات ورغبات الفرد من سلع وخدمات، فيرتبط موضوع الاستهلاك بالحياة اليومية للسكان. فيتأثر بمجموعة من العوامل الذي تفرضها الظروف الاقتصادية و الاجتماعية .

الجزائر من بين الدول التي شهدت عدة تغيرات في سلوك و متطلبات الاستهلاك عبر مختلف السنوات الماضية ، فقد مر الاستهلاك الأسري في الجزائر بتطورات مهمة أثرت على المستوى المعيشي للسكان . حيث شهد حجم الاستهلاك الأسري السنوي في الجزائر تطوراً إيجابياً كبيراً ، حيث ارتفع من قيمة تقارب 67 مليار دينار ، أي ما يعادل 41.7 % من الناتج المحلي الإجمالي في بداية الثمانينات ليصل إلى مستوى يقارب 8037 مليار دينار أي ما يعادل 51% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2017 ، وحسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات فإن النفقات الفردية السنوية حسب الأسر انتقلت من 122.274 دينار جزائري سنة 2011 إلى 176.461 دج سنة 2022 ، بنسبة نمو قدرت بنحو 43.5 %

وفي ذات السياق نسعى من خلال هذه المذكرة إلى عرض دراسة تتمحور حول الاستهلاك في الجزائر لدى الموظفين و التي تشمل في مضمونها: الفصل التمهيدي الذي يحتوي على إشكالية الدراسة إضافة الى المقدمة العامة والخاتمة . تم تنظيم مخطط الدراسة وفقاً لما يلي :

✓ **الفصل الأول :** يقدم جملة من التعريفات و النظريات حول الدراسة

✓ **الفصل الثاني :** تناول دراسة تطور الاستهلاك والأجور في الجزائر

✓ **الفصل الثالث:** يخصص هذا الفصل لإجراء دراسة ميدانية

الفصل التمهيدي

1- الإشكالية:

الإستهلاك هو استخدام السلع و الخدمات من أجل كسب منفعة عامة وإشباع حاجيات الفرد الأساسية , فهو أحد مقومات النشاط الاقتصادي, فالاستهلاك يؤثر و يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية و السوسيوديمغرافية والتي من أبرزها عامل الدخل وسعر السلع وعدد السكان... الجزائر من بين الدول التي مرت بعدة تقلبات في النمط الاستهلاكي حيث أن اقتصادها يعتمد على تدفقات مداخيل الدولة من الموارد النفطية وهذا ما أثر بشكل كبير على الاستهلاك الأسري, فحسب الديوان الوطني للإحصائيات فقد قدر حجم الإستهلاك الإجمالي في الجزائر سنة 1980 ب67,8165 مليار دينار لينتقل سنة 1990 إلى ما يقارب 305,0428 مليار دينار وبلغ سنة 2000 حوالي 1684,8628 مليار دينار وسجل في سنة 2010 ب4043,1421 مليار دينار . في حين قدر إجمالي حجم الإستهلاك الأسري سنة 2022 ب8016 مليار دينار جزائري . و في ذات السياق أعلن رئيس الجمهورية عن زيادة الأجور عن طريق الرفع في النقطة الاستدلالية في الوظيفة العمومية وتخفيض جزئي للضريبة على الدخل الإجمالي في قانون المالية لسنة 2022 بهدف تحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشي . هذه الزيادات أثارت جدلا في المجتمع فهناك من اعتبرها مجرد زيادات جزئية وبعض اعتبرها مجرد إجراءات مضافة إلى الإجراءات الاقتصادية , وفي هذا الإطار يمكن طرح بعض التساؤلات والتي تتمثل في :

ما مدى تأثير الزيادات التي طرأت على مستوى الأجور في الجزائر مؤخرا على الاستهلاك لدى الموظفين؟

هل الأسرة الجزائرية راضية عن مستوى استهلاكها بعد الزيادات ؟

هل القطاع المهني يؤثر على إستهلاك الموظفين ؟

2- الفرضيات :

- الزيادة في الأجور التي طرأت مؤخراً أدت إلى رفع مستوى الاستهلاك لدى الموظفين
- القطاع المهني يساهم في تحديد مستوى الإستهلاك
- الخصائص الديمغرافية والاجتماعية للموظف تساهم في تحديد مستوى استهلاكه

3- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف من هذه الدراسة في مايلي:

- الهدف العام من هذه الدراسة معرفة إذا كانت هذه الزيادات التي طرأت على الأجور أثرت على الإستهلاك لدى المواطنين المنتمين لقطاع الوظيف العمومي
- تحليل السلوك الاستهلاكي لدى الموظفين
- معرفة العوامل المؤثرة على الاستهلاك للموظف

4- منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لتقديم نظرة إحصائية حول الاستهلاك وتطور الأجور من البيانات المعتمدة من الديوان الوطني للإحصائيات إضافة إلى المنهج التحليلي مفاده القيام بدراسة ميدانية حيث إن الموظف يمثل الوحدة الإحصائية للعمل الميداني

5- الدراسات السابقة :

إستهلاك العائلات الجزائرية دراسة قياسية تحليلية للفترة (2010_1980) مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية سنة 2013_2014 من إعداد الطالبة جرياني ويزة توصلت هذه الدراسة إلى أن الدخل المتاح والإستهلاك هما من محددات الإستهلاك العائلي

العلاقة بين السياسة المالية والإستهلاك العائلي (دراسة حالة الجزائر للفترة 1985-2021) مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة تسعى هذه الدراسة لمعرفة أثر السياسة المالية على الإستهلاك العائلي حيث توصلت إلى عدد من النتائج نذكر منها أن الإنفاق موجه للقطاعات الغير المنتجة والإدارات العامة , زيادة القدرة الشرائية لجميع الفئات لخلق عملية إنتعاش وبالتالي إزدهار حركة الإستهلاك

6- صعوبات الدراسة:

- لا تخلوا أي دراسة علمية من مشاكل وعقوبات خاصة في جمع المعطيات التي تخص الموضوع و عليه يمكن تلخيص صعوبات هذه الدراسة في ما يلي :
- تعدد التعريفات واختلاف استخدامها في الدراسات.
 - رفض بعض الافراد التصريح بمعلوماتهم و اعتبارهم ان الموضوع خاص.

7- المفاهيم المرتبطة بالدراسة:

الاستهلاك : هو الهدف من النشاط الاقتصادي، هو أيضا المحرك وذلك بتأثيره الديناميكي على الإنتاج وكما هو معروف فإن العائلات تستعمل دخلها لإشباع حاجاتها من السلع والخدمات غير أن عملية

الاستهلاك ليست مقتصرة فقط على العائلات ولكن كل أعوان الاقتصاديين يقومون بها، وإنما تختلف في لهدف ونوع الإستهلاك . (ميغاري، 2013_2014، صفحة 09)

الموظف العمومي: هو الشخص الذي يعمل بصفة نظامية لدى مؤسسة أو جهة معينة , يقوم بواجبات ومسؤولية الوظيفة ما وفقا لعقد عمل يحدد حقوقه وواجباته مقابل أجر محدد (عدلاني، 2023). بصيغة اخرى يعتبر الموظف العمومي هو كل فرد يحصل على مرتبه بطريقة مباشرة و آلية من الخزينة العمومية. (عمامرة ، 2017/2018)

الأجر: هو تلك من المبالغ المالية المتحصل عليها مقابل الجهد المبذول والأجر يحدد العلاقة بين العامل و المؤسسة فهو من أهم الحقوق الأساسية للعامل. (مرزود، 2022، صفحة 59)

النقطة الاستدلالية : هي الوحدة الأساسية لقياس الأجر المرتبط تعدادها بمستوى التأهيل الذي يحوزه الموظف، و هي أيضا وحدة مرجعية تستخدم لحساب الرواتب و المنح و التعويضات في العديد من القطاعات, خاصة في الوظيفة العمومية, تعد بمثابة قيمة أساسية تضرب في عدد معين من النقاط، و الذي يختلف حسب الرتبة، الدرجة أو الخبرة، لتحديد الأجر الإجمالي أو التعويضات . (بوخطة، 2021)

الفصل الاول :

الاطار النظري للاستهلاك

تمهيد :

الاستهلاك ظاهرة اقتصادية اهتم بها الباحثون وحاولوا تفسيرها لارتباطها بظواهر إقتصادية أخرى كالدخل والنمو الديمغرافي ومستوى الأسعار وغيرها ، فتعددت النظريات المفسرة للاستهلاك واختلفت أنماطه باختلاف العوامل الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية.

1- نظريات الاستهلاك :

1.1: نظرية الكينزية (keynes) :

غالبا ما تسمى ب "الدخل المطلق " تنص هذه النظرية على الدخل المتاح للفرد حيث يزيد الاستهلاك بزيادة الدخل ، فاعتبرت هذا الدخل من أهم محددات الإنفاق الإستهلاكي ويمكن صياغتها رياضيا

$$C=f(y_d) \text{ كالاتي :}$$

حيث : C الاستهلاك الإجمالي للعائلات

Y_d الدخل المتاح ، ويتحدد الدخل المتاح بالدخل الوطني مع طرح الضرائب المباشرة وإضافة

$$Y_d = Y - T + R \text{ الإعانات إليه}$$

بحيث : Y الدخل الوطني T : الضرائب R:الإعانات و التحويلات

• دالة الاستهلاك حسب المفهوم الكينزي : كلما إرتفع الدخل فإن الاستهلاك يزداد ولكن بمستوى

أقل من زيادة الدخل فعبر جون مينارد كينز عن العلاقة التي تربط الميزانية بالإنفاق

$$C = C_0 + aY_d \text{ الاستهلاك خطياً كالاتي :}$$

حيث : C_0 حد الكفاف ويمثل الاستهلاك المستقل ولايتغير مع الدخل

a: الميل الحدي للاستهلاك MPC

الفصل الأول: الإطار النظري للاستهلاك

وبما أن الدالة خطية فإن كل من a ، C_0 (الميل الحدي للاستهلاك) يكونان ثابتين . والميل المتوسط للاستهلاك (APC) هو عبارة عن الاستهلاك الكلي مقسم على الدخل الكلي (C/YD) والميل المتوسط وفقا لهذه النظرية يتناقص بزيادة الدخل إلا أنه أكبر من الميل الحدي للاستهلاك

$$APC=(C/YD)=(C_0+aYD)/YD$$

$$APC =(C_0/YD)+A$$

ونستخلص مما تقدم أن النظرية الكينزية تقضي بأن الاستهلاك دالة في الدخل المطلق الجاري وأن الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص بزيادة الدخل في الأسرة الغنية عادة ما تستهلك نسبة أصغر من دخلها عن الأسرة الفقيرة

• دالة الاستهلاك في المدى الطويل والقصير : دالة الاستهلاك في المدى الطويل تمر بنقطة

الأصل التي تكون فيها تساوي صفر لذلك فإن المعادلة هذه الدالة تصبح : $C=b Y_d$

b : الميل الحدي للاستهلاك في الزمن الطويل (MPC)

الميل المتوسط لدالة الاستهلاك في المدى الطويل يكون مساوياً للميل الحدي للاستهلاك أي

$APC=MPC$ وذلك عند جميع مستويات الدخل عكس دالة الاستهلاك القصيرة الأجل حيث يكون

الميل المتوسط للاستهلاك أكبر من الميل الحدي له عند كل مستويات الدخل

2.1 نظرية براون (BROWN) للاستهلاك :

يقترح براون أن الأفراد يغيرون سلوكهم الاستهلاكي ببطء يعني أن مستوى الاستهلاك ينتقل وبنسبة ضعيفة في المستوى الجديد عن طريق نسبة تأثير الاستهلاك السابق على الاستهلاك الحالي وتعرف هذه النسبة بمعدل التعديل

دالة الاستهلاك التي يقترحها براون هي :

$$C_t = C_0 + b Y_t + d C_{t-1}$$

C_{t-1} : الاستهلاك في الفترة السابقة

d : نسبة التعديل الاستهلاك (إذا اقتربت d من 1 يكون التعديل أسرع والعكس صحيح)

الميل الحد للاستهلاك في المدى القصير : $MPC = (dC_t / dY_t) = b$

الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل : $MPC = (dC_T / dY_t) = b / (1 - d)$

و بالتالي هذه النظرية تظهر أن الاستهلاك الحالي لا يعتمد فقط على الدخل الحالي بل أيضا على

الاستهلاك السابق (ضو، 2014، صفحة 316)

3.1 نظرية التنبؤات ل كوزنتس :

وجهت بعض الدراسات بعد الحرب العالمية الثانية انتقادات عديدة لنظرية الدخل المطلق وأدخلت

العديد من الشكوك حول خصائص دالة الاستهلاك الكينزية

أثبت أعمال كوزنتس أن دالة الاستهلاك الكينزية لها العديد من النقائص

الفصل الأول: الإطار النظري للاستهلاك

تقوم نظرية كوزنتس على أنه لابد من القيام بتحليل ديناميكي للاستهلاك, بحيث تبين له من خلال تتبعه للاقتصاد الأمريكي خلال الفترة من 1869 الى 1938 ما يلي :

- أن استهلاك الأفراد يرتفع مع ارتفاع الدخل بشكل لا يكون متناقصا, أي أن كل زيادة في الدخل يقابلها زيادة في الاستهلاك
- كما لاحظ أن الميل المتوسط للاستهلاك P_{mc} ثابت الى حد كبير في المدى الطويل و تتراوح قيمته بين 0,84 و 0,89, غير أن القيمة تتميز بالدورية في المدى القصير , بحيث تتخفف خلال فترات التوسع و ترتفع خلال فترات الانكماش
- عدم تغير قيمة الميل المتوسط للاستهلاك على المدى الطويل و بذلك تتساوى قيمته مع الميل الحدي $P_{mc}=PMc$
- دالة الاستهلاك في المدى الطويل تأخذ الشكل $C=by$ لأن الاستهلاك المستقل C_0 يكون معدوما و بالتالي يمكن تمثيلها بخط مستقيم ينطلق من المبدأ
- من جهة أخرى فان كوزنتس رأى أن كينز لم يأخذ بعين الاعتبار الفئات التي يكون دخلها غير مستقر كالفلاحين, بحيث أن دخلهم أكثر ثباتا من مستويات الدخل المتغيرة خلال الزمن .

مثال

إذا كانت لدينا دوال الاستهلاك التالية خلال ثلاث سنوات :

$$C_1=0.5y+75$$

$$C_2=0.5y+52.5$$

$$C_3=0.5y+25$$

نلاحظ أن الميل الحدي للاستهلاك كان ثابتاً بينما الاستهلاك المستقل مختلف من سنة لأخرى، و بالتالي فإن هذا الدوال لا تتطابق مع الدوال الاستهلاك الكينزية بينما تتفق نظرية كوزنتس، ونظريات لاحقة (كرماني، 2018/2017، صفحة 4)

4.1 النظريات المعاصرة :

✓ نظرية الدخل النسبي ل دوزنبيري : (Duesnbery)

عرف دوزنبيري هذه النظرية سنة 1949 ، تركّز على الدخل المحصل عليه وعلى أعظم دخل تم الحصول عليه في الفترات السابقة ، تفترض أن الاستهلاك لا يعتمد فقط على الدخل المطلق بل يتأثر بالدخل النسبي مقارنة بالمجتمع

يحدد الأفراد استهلاكهم طبقاً لافتراض الدخل النسبي أخذ بعين الاعتبار المحيط الاجتماعي الذين يعيشون فيه ، فاستهلاك الأسرة يزداد إذا تجاوزت الأسر الغنية الأسر الفقيرة ، إذاً فإن النمط الاستهلاكي للأسرة الفقيرة سوف يتأثر بالنمط الاستهلاكي للأسرة الغنية المجاورة لها حرصاً منها البقاء على الوضع التي تعيش فيه رغم الإنخفاض في الدخل ، وهكذا فإنه لا يتحدد الاستهلاك بالدخل النسبي السائد في المحيط الذي تعيش فيه العائلة ، ومسلمات هذا الافتراض تقضي أنه إذا كان الدخل المستمر أعلى من الدخل السابق فإن الميل المتوسط للاستهلاك يكون ثابتاً ومساوياً للميل الحدي للاستهلاك ، أما إذا انخفض الدخل الحالي عن دخل الفترات السابقة فإن الاستهلاك الحالي سوف يتأثر بمستوى المعيشة الذي سبق وإن حدده أعلى دخل ، ومن ثم فإن الميل المتوسط للاستهلاك سوف يزداد ويفوق الميل الحدي للاستهلاك .

✓ نظرية الدخل الدائم "fridman" ميلتون فريدمان :

تعتمد فرضية فريدمان لدالة الاستهلاك على الدخل الدائم وطرحت هذه الفكرة سنة 1957 ويبرز هذا طرح بأن سلوك الأفراد الخاص باستهلاكهم لا يحدد بمستوى الدخل المتاح وإنما بالدخل الدائم أو بفرض الإستهلاك طويل الأجل ، وطبقا لهذا الافتراض يحدد استهلاك العائلات بتوقعات الأفراد لدخولهم المستقبلية (شعابنة، 2022/2021) ، وبشكل عام يمكننا تلخيص نظرية فريدمان في ثلاثة معدلات كما يلي :

$$\text{المعادلة الأولى: } C_p = K y_p \dots\dots\dots (1)$$

y_p : الدخل الدائم

يرى فريدمان أن البارمتر K يعتمد على تغيرات متعددة مثلا : معدل الفائدة (i) ، الثروة البشرية وغير البشرية (w) ، وعوامل أخرى تحصر في العمر ، الذوق ، الجنس (u)

$$K = f(i, w, u) \quad \text{أي}$$

مع افتراض أن K ثابت نسبياً ومستقل عن الدخل الدائم بمعنى بأنه لا يوجد ارتباط بين K و y_p .

$$\text{المعادلة الثانية (2) } Y_c = Y_p + Y_t \dots\dots\dots$$

لقياس الدخل الدائم يتعين التفرقة بين التغيرات العابرة في الدخل وتلك التي لها صفة الدوام فالمتغيرات الدائمة في الدخل هي تلك التي يتوقع الأفراد استمرارها لعدد من الفترات المقبلة ، أما المتغيرات العابرة هي تلك المتغيرات الطارئة غير المتوقعة مثلا العلاوات التشجيعية .

الفصل الأول: الإطار النظري للاستهلاك

كما يلاحظ أن مفهوم الدخل الدائم يتعلق بالمستقبل أكثر من تعلقه بالحاضر رغم عدم وجود وسيلة عملية لقياسه بهذا الشكل فأن فريدمان يأخذ الدخل الدائم على أساس أنه متوسط لخول سنين السابقة

$$Y_p = a_0 Y_t + a_1 Y_{t-1} + a_2 Y_{t-2} + \dots + a_n Y_{t-n} \dots (3)$$

إن الدخل الدائم ماهو إلا الوسط المرجح لكل من المداخل للأسر في الحاضر والماضي ، حيث أن التوزيعات الموزعة على المداخل لكل سنة تتناقص أسياً كلما ابتعدنا في الزمن ، وبالتالي فإن الدخل الدائم يتحدد على شكل اعتماد على مجموعة المداخل

$$C_c = C_p + C_t \dots (4) \quad \text{المعادلة الثالثة}$$

C_c : الاستهلاك الجاري

C_p : الاستهلاك الدائم ، عبارة عن قيمة البضائع والخدمات المخطط استهلاكها خلال فترة زمنية

C_t : الاستهلاك العابر ، عبارة عن قيمة البضائع غير المتوفرة بشكل كاف أو المفقودة

لقد إستبعد فريدمان من نظريته وجود ارتباط أو علاقة بين الاستهلاك العابر C_t والدخل العابر Y_t

وبين الاستهلاك العابر C_t والاستهلاك الدائم C_p وبين الدخل الدائم Y_p والدخل العابر Y_t

أي : $COV(Y_p, Y_t) - COV(C_p, C_t) - COV(C_t, Y_t) = 0$ (شعابنة، 2022/2021)

✓ نظرية دورة الحياة "Ando_Modigliani"

إن دالة الاستهلاك حسب هذه النظرية مبنية على مفهوم بسيط يتمثل في أن تصرفات الاستهلاك الخاصة بالأفراد خلال فترة معينة ترجع إلى مداخلهم أما الافتراض الذي تقوم عليه نظرية دورة الحياة إنما على خلاف ذلك تنظر إلى الأفراد على أنهم يخططون لإستهلاكهم وإدخارهم عبر فترات

الفصل الأول: الإطار النظري للاستهلاك

طويلة قصد توزيع استهلاكهم بأفضل طريقة ممكنة خلال فترات سنوات حياتهم كلها (ضو، 2014،
صفحة 317)

وقد عبر الاقتصاديان أندوو و موديغلياني وفق هذه النظرية عن دالة الاستهلاك كآلاتي :

$$aWrC=+ByL$$

Wr : الثروة الحقيقية وتمثل ما يمتلكه الفرد من ثروة أو أصول

YL : الدخل من العمل ويمثل الدخل الذي يكسب من العمل ، وذلك من الأرض و الأرباح التي تكسب
من رأس المال .

ولتوضيح كيفية اختيار الفرد توزيع استهلاكه عبر سنوات حياته نفترض مايلي :

_ إهمال دخل الفرد من الملكية أو الثروة

_ التركيز على دخل العمل (YL)

نفترض أن الفرد يرغب في توزيع الاستهلاك عبر سنوات حياته حيث يكون لديه مستوى مساو لتتار
الاستهلاك عبر هذه السنوات ، وحسب هذا الافتراض فإن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل الجاري ()
الذي يساوي صفر خلال فترة التقاعد (ولكنه يعتمد على دخل سنوات الحياة ، واستهلاك سنوات الحياة
يساوي دخل سنوات الحياة ، ويعني ذلك أن الاستهلاك المخطط (C) ، والذي يكون نفسه في كل فترة
مضروب في عدد سنوات الحياة يساوي دخل سنوات الحياة ، أي $C*NL=YL*WL$

ومنه الاستهلاك المخطط : $C=YL*(WL/NL)$

حيث أن : (WL/NL) نسبة سنوات العمل الى سنوات الحياة

WL:سنوات العمل

NL: عدد السنوات التي يعيشها الفرد

(NL_WL): سنوات التقاعد (ضو، 2014)

2: الأنماط الاستهلاكية:

يقصد بالأنماط الاستهلاكية الأساليب التي تعتمد عليها كل أسرة في إختيار نوعية وكمية السلع والخدمات التي تشبع حاجياتها ورغباتها ، بحيث تتأثر هذه الأنماط بعدة عوامل :

- ❖ مستوى الدخل و الأجور فكلما ارتفع الدخل زاد الاستهلاك على الكماليات و الخدمات
- ❖ العادات والتقاليد الاجتماعية فبعض المجتمعات تركز على الاستهلاك الفاخر مثل المناسبات الاجتماعية أو السفر
- ❖ المعتقدات الدينية تتعلق بسلوكيات الشرائية واستهلاكية النابعة أساساً من إنتماء المستهلك لديانة معينة حيث تتجلى بمقاطعة والامتناع عن منتجات معينة في حالة التأثير السلبي (بربارة، 2021)

❖ العوامل الديمغرافية :

- التوزيع الجغرافي :فسكان المدن يستهلكون بشكل كبير المجالات التكنولوجية والترفيهية أما بنسبة لسكان الأرياف فيركزون أكثر على الاستهلاك الزراعي والحاجيات الاساسية
- المستوى التعليمي :الأفراد ذو مستوى عالي يتجهون إلى استهلاك منتجات ذات جودة عالية
- عكس الاقل تعليما فيميلون الى الحاجات الاساسية وتقليل استهلاك الخدمات الغير الضرورية

الفصل الأول: الإطار النظري للاستهلاك

- الفئات العمرية : فالأطفال والمراهقون يستهلكون بشكل أساسي الغذاء ، الألعاب ، والتعليم أما فئة الشباب تركز على الأزياء ، الترفيه،السفر والكهول فينفقون أكثر على السكن والتأمين وتربية الأولاد أما كبار السن فيستهلكون المنتجات الصحية والرعاية الطبية ...
- الجنس :النساء لهن نمط استهلاك كبيرة فينفقن مستحضرات التجميل و الملابس و المنتجات المنزلية و الصحية عكس الرجال فيركزون على السيارات و الرياضة و المستلزمات المهنية
- حجم الأسرة : كلما كانت الأسرة كبيرة يرتفع حجم استهلاكها من مواد غذائية تعليم و رعاية صحية كما تميل الأسرة الصغيرة الى المنتجات الفاخرة و الخدمات الترفيهية

3 : أنواع الاستهلاك

- ✓ استهلاك الأساسي (النهائي) : يلبي الحاجيات الضرورية كالغذاء (الخبز ، اللحوم ، الألبان) السكن (الايجار ، الغاز و الكهرباء) الصحة (العلاجات الصحية) التعليم (المدارس و الجامعات) يؤثر هذا النوع على الأجر فكلما زادت أسعار السلع الأساسية رفع الحد الأدنى للأجور للحفاظ على القدرة الشرائية

و يقصد بذلك إن الإنتاج يستهلك استهلاكاً نهائياً بما ينطوي عليه من استخداماً لمنتجات من السلع و الخدمات أو التمتع بها لإشباع أغراض الاستهلاك و بحيث لا تتخلف عن هذا الاستهلاك سلعة أخرى تصلح لإشباع حاجة ما و في ضوء ذلك يكون الاستهلاك النهائي في مفهومه الاقتصادي بأنه استخدام السلع و الخدمات في إشباع الاحتياجات المباشرة للقطاع الأسرة ، و يتكون الاستهلاك النهائي من عنصرين :

الاستهلاك الخاص: و هو استخدام أفراد القطاع الأسرة للسلع و الخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال و

يطلق عليه في بعض الأحيان استهلاك القطاع الأسرة

الفصل الأول: الإطار النظري للاستهلاك

كما يعني الاستهلاك الخاص حيازة الأفراد للسلع و استخدام الخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال و بناء عليه فان مجرد انتقال السلعة من القطاع أسري هو عملية استهلاكية

الاستهلاك العام : وهو استخدام أفراد المجتمع للخدمات التي يقدمها إليهم قطاع الخدمات الحكومية بلا مقابل أو بمقابل رمزي ويطلق عليه أيضا اسم الاستهلاك الجماعي وهناك عدة فروق واضحة بين الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام

✓ **الاستهلاك الوسيط:** ويعني أن الإنتاج يستهلك وسيطا أي أنه يستخدم في شكله الذي أنتج عليه في إنتاج سلعة أخرى وهذا الاستهلاك الوسيط هو ما يعبر عنه "بمستلزمات الإنتاج أو" السلع الوسيطة " على سبيل المثال فإن شركات صناعة السيارات تقوم بشراء الإطارات ليس لغرض اعتبارها سلعة نهائية ، بل كسلعة وسيطة تستعمل في صناعة السيارات التي تعد هي السلعة النهائية .

✓ **الاستهلاك الاستثماري :** يهدف إلى تحقيق عوائد مستدامة ودائمة كسواء العقارات ، التمويل في الشركات الناشئة يؤدي إلى طلب على العمالة وتوفير مناصب دخل إضافية وبالتالي ارتفاع الأجور

✓ **الاستهلاك الترفيهي :** أو ما يسمى بالتفاخري غرضه إبراز الفرد ثروته ليظهر لغيره حياته الاجتماعية كالسفر والسياحة والحفلات ، وأنواع الإلكترونيات الذكية المتطورة يتأثر عند الأزمات الاقتصادية فيكون أول نوع يتم التخلي عنه . (ضو، 2014، صفحة 315)

4: تأثير الفئات الاجتماعية على الاستهلاك :

الفئات الاجتماعية هي مجموعة من الأفراد يشتركون في خصائص اقتصادية ، مهنية وتعليمية وتتفاوت هذه الفئات في أنماط استهلاكها

الفصل الأول: الإطار النظري للاستهلاك

- الطبقة العليا: يتمثلون في رجال الأعمال و الأثرياء يعتمدون على الإستهلاك التفاخري ينفقون بشكل كبير ويميلون إلى الاستثمار في الأسواق المالية والمشاريع الإبداعية والناشئة لا تتأثر بزيادة الأجور لأنها ذات دخل متعدد
- الطبقة المتوسطة : هذه الفئة هي المحرك الأساسي للإقتصاد بسبب توازن إستهلاكها فتتأثر بشكل واضح من التحولات الاقتصادية فعند الأزمات المالية يتغير نمط إستهلاكها
- الطبقة العاملة : تركز على الحاجات الأساسية (غذاء ، سكن ، نقل) ذات دخل محدود فتتأثر بشكل كبير بالتغيرات في مستوى الأجور ، تتجه نحو عروض الخصومات
- الطبقة الغير المستقرة :ذات دخل المنخفض أو العاطلون عن العمل يعتمد غالباً استهلاكها على الأساسيات فقط ، تلجأ هذه الأسر إلى الإعانات والدعم المقدم من طرف الدولة والمنظمات والجمعيات الخيرية ، تتأثر بشكل كبير بالأزمات الاقتصادية مما ينفقون غالباً على بعض الضروريات.

الخلاصة

وفي الاخير ، فإن الاستهلاك يتأثر بعدة عوامل منها الدخل ، الموقع الاجتماعي ... واختلفت أنماطه بين الأفراد والمجتمعات كما تلعب العوامل الثقافية ، المستوى التعليمي والمهنة دوراً في تشكيل هذه الأنماط

الفصل الثاني :

الاستهلاك و الاجور في

الجزائر

تمهيد:

تعد الأجور ومختلف الزيادات الملحقة بها الأساس لاستقرار الفرد , فتؤثر على الإستهلاك الذي يعتبر جزءا كبيرا من دخل الموظف , ما يجعلنا نتطرق إلى دراسة هذا الفصل لتحليل تطور إستهلاك الأسر الجزائرية في الفترة الممتدة 1980_2020 و أهم التطورات التي ميزت الجزائر خلال هذه الفترة

1. تطور حجم الاستهلاك العام في الجزائر ما بين 1980_2020:

1.1 تطور حجم الاستهلاك العام في الجزائر ما بين 1980_1999:

شهد متوسط نمو الدخل ثابتاً خلال الفترة (1980_1990) حيث سجلت المداخيل الإجمالية للعائلات نمو فاق 63,64% بين سنتي 1980_1984، و عُرِفَت هذه الفترة بارتفاع الأسعار المتعلقة بالمواد الغذائية التي تمثل نصف النفقات الاستهلاكية للأسر ، حيث سجلت أسعار الاستهلاك سنتي 1980 و1981 زيادة كبيرة قدرت على التوالي: 9.5% و 14.6% فقامت الحكومة الجزائرية بإنشاء صندوق دعم الأسعار سنة 1982 لتدعيم القدرة الشرائية للمستهلك تحت تصرف وتسيير الخزينة العمومية حيث يقوم هذا الأخير بتدعيم المواد الأساسية ذات الإستهلاك الواسع كالحليب ، الدقيق ، الزيت...

شهدت سنة 1986 أزمة بترولية فظهرت بؤادر الإنهيار بعد إنخفاض أسعار المحروقات الذي أدى إلى إنخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاعات معتبرة خصوصا منها المواد الغذائية ، و في سنة 1987 ظهر تأثير هذا الإنخفاض على الدخل الوطني وبالتالي انخفاض مستوى الأجور وكل هذه العوامل أدت إلى إنخفاض نمو الإستهلاك ، ومنذ بداية التسعينات شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من التبعية السياسية المالية

الفصل الثاني : الاستهلاك والأجور في الجزائر

للإيرادات النفطية فعرفت هذه الفترة بدهور القدرة الشرائية أكثر مما كانت عليه ، أما في فترة 1990_1999 ارتفع متوسط معدل نمو الدخل وقد تزامن هذا مع نمو الاستهلاك لكن بمعدلات أقل بالمقارنة مع الادخار ، حيث أن معدل نمو استهلاك العائلات عرف انخفاضا حادا سنة 1993 ب 1,6% ثم أخذ يسترد عافيته تدريجيا وبيطء ومع سنة 1998 ارتفع مستوى الاستهلاك أكثر ليصل إلى 1534,4 مليار د.ج بعد ما كان 305,04 مليار د.ج سنة 1990 أي بزيادة قدرها 8% بالقيمة الجارية و 2,9% بقيمتها الحقيقية ، ويعود هذا تحسن إلى سياسة إعادة توزيع المداخل بواسطة التحويلات النقدية حيث ارتفعت هذه التحويلات بأكثر من 9% بالقيمة الجارية وبنسبة 4% بالقيمة الثابتة . (أولاح، 2014، صفحة 35)

وفيما يخص استهلاك الأسر الجزائرية فيمكن توضيحه في الجدول التالي

الجدول رقم 01 : تطور استهلاك الأسر (1990_1999) الوحدة : مليار دج

السنوات	مستوى استهلاك الأسر
1990	305042
1992	538844.5
1993	639067.6
1995	1103081.9
1997	1410226
1999	162338.5

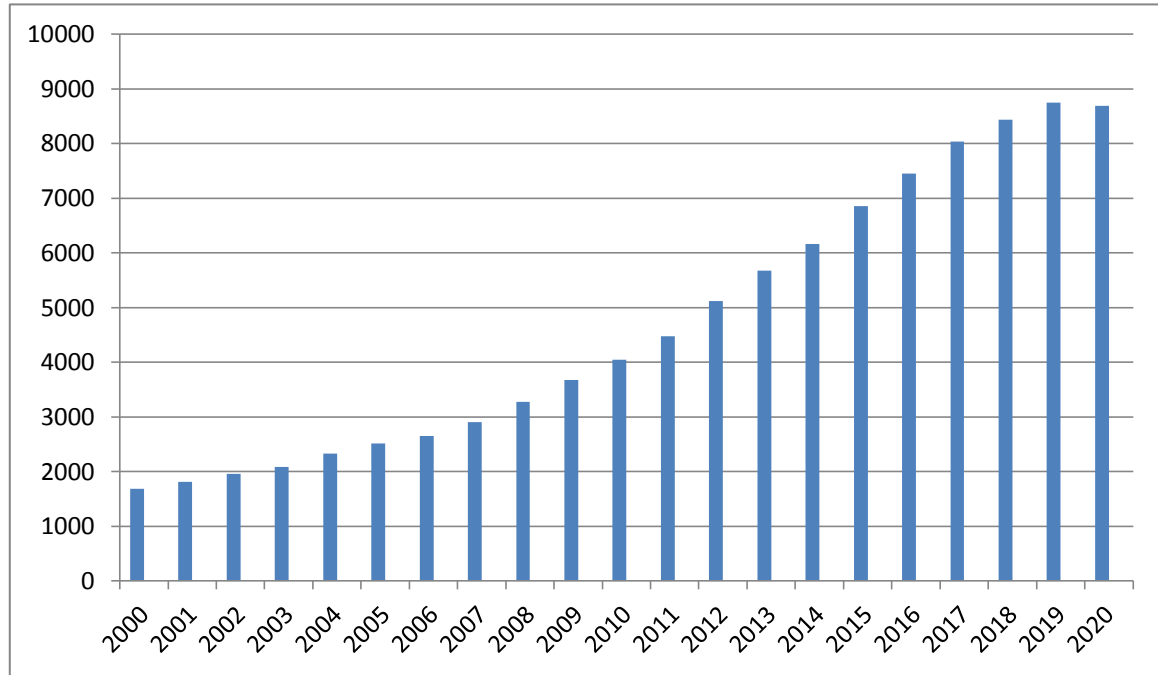
المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ، منشور الحسابات الاقتصادية من 1963 إلى 2008، رقم 147.

2.1 تطور حجم الاستهلاك العام في الجزائر سنة 2000_2020:

يمثل الشكل أدناه تطور الاستهلاك النهائي للأسر الجزائرية خلال الفترة 2000_2020 ، حيث سجل هذا المؤشر ارتفاعا ملحوظا على مدار العقدين الماضيين ، ما يعكس تحولات اقتصادية واجتماعية مهمة عاشها المجتمع الجزائري . في سنة 2000 بلغ الاستهلاك الوطني النهائي للأسر حوالي 1684.0828 مليار دينار جزائري ليرتفع تدريجياً إلى 2090.6380 مليار دج ثم إلى 3274.3094 سنة 2008 ، وهو ما يعكس بالإيجاب على تحسن القدرة الشرائية للمستهلكين وزيادات معتبرة في الاستهلاك الأسري في تلك الفترة نتيجة تحسن مداخيل الدولة بفعل ارتفاع أسعار المحروقات .

استمر هذا النمو ليصل إلى 4470.7101 مليار دج سنة 2011 ثم إلى 6162.7186 سنة 2014 وهو ما يعكس أيضا بالتطور النشاط الاقتصادي الذي استمر في تسجيل أفضل الفعاليات من خلال زيادة مختلف أصناف المداخيل ، وسجل الاستهلاك قفزة نوعية في السنوات الأخيرة حيث بلغ 7913.2538 مليار دج ليتجاوز 85 مليار سنة 2020 يمكن تفسير هذا الاتجاه التصاعدي إلى عدة عوامل منها النمو الديمغرافي المستمر وارتفاع في عدد السكان ، تحسن والزيادة في الأجور نسبياً في بعض القطاعات

الشكل رقم 01 : تطور استهلاك الأسر في الجزائر 2000_2020 وحدة مليار دينار جزائري



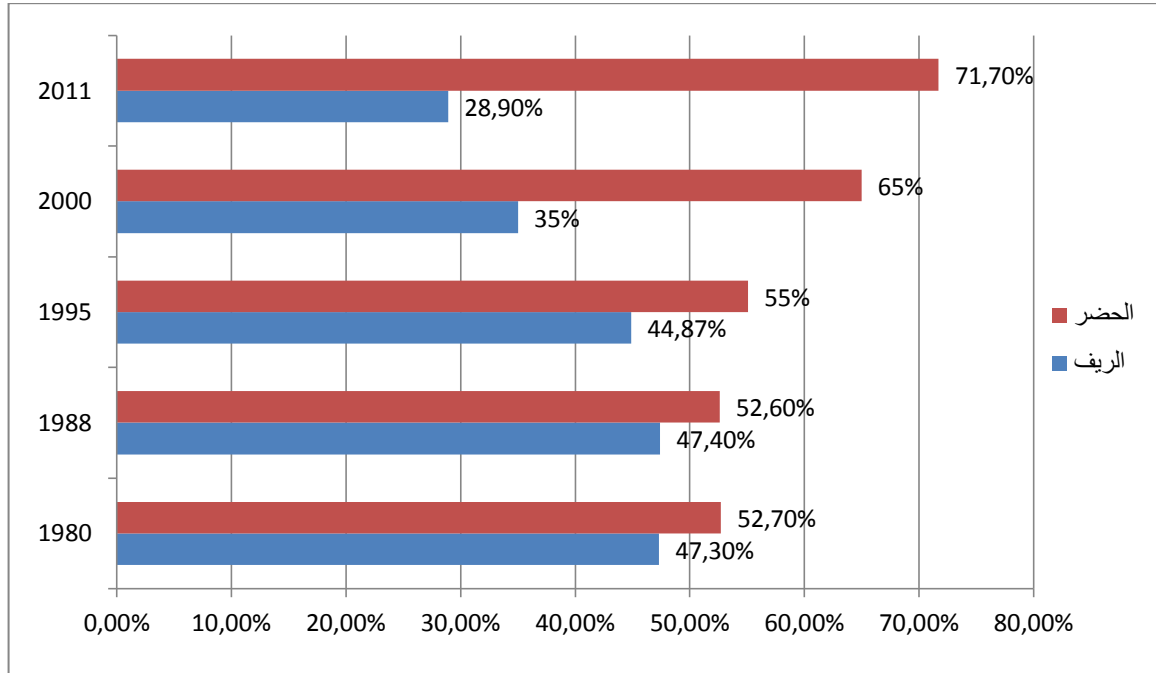
المصدر : (الملحق رقم 01)

2 تطور الاستهلاك في الجزائر حسب مكان الإقامة 1980_2011:

1.2 تطور الاستهلاك الأسري حسب مكان الإقامة :

لجعل الدراسة أكثر سهولة تم تقسيم الأسر تبعاً لمكان الإقامة للسكان أو الوسط الجغرافي الذي تعيش فيه إلى أسر حضرية وأخرى ريفية ، بحيث أن طبيعة الحياة في الريف تجعل السلوك الاستهلاكي للفرد والأسرة مرتبط إلى حد ما بتقلبات المناخ وعوامل أخرى تؤثر في عاداتهما ، فالأسرة الريفية تعتمد بشكل كبير في استهلاكها على ما توفره من إنتاجها الذاتي خاصة من المواد الزراعية كما تهتم بالإنفاق على النقل و المواصلات . في حين أن السلوك الاستهلاكي للأسرة الحضرية يتأثر بعدة نشاطات الموجودة في المدن كالتبادل التجاري ، المناسبات العديدة والتبادل الثقافي بالإضافة إلى الإنفاق على الغذاء

الشكل رقم 02: تطور الاستهلاك الأسري حسب مكان الإقامة 1980_2011 (الوحدة%)



المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات، بيانات إحصائية، إنفاق الأسر في 2000 رقم 352
 الديوان الوطني للإحصائيات، البيانات الإحصائية إنفاق الأسر المعيشية في 1995، رقم 247
 الديوان الوطني للإحصائيات، المسح الوطني لنفقات استهلاك الأسر المعيشية ومستويات المعيشة 2011، السلسلة S:
 الإحصائيات الاجتماعية ، المجموعات الإحصائية رقم 2014 / 183

من خلال الشكل المبين اعلاه نلاحظ وجود تفاوتات كبيرة في الاستهلاك حسب منطقة الإقامة خلال الفترة 1980_2011 . شهد الإنفاق الاستهلاكي السنوي تطوراً تدريجياً في القطاع الحضري على الرغم من الركود الذي بلغ حوالي 52 % في عامي 1980_1970 و 1988 ، مما يترك فجوة قدرها 47% للقطاع الريفي.

ابتداء من سنة 1988 بدأ معدل الإنفاق الاستهلاكي في القطاع الحضري اتجاها تصاعديا فقد ارتفع إنفاق سكان الحضر من 52.6% إلى 109.2 مليار دينار في عام 1988 ليصل إلى نسبة 55.1% إلى 548 مليار دينار في عام 1995. بينما كان تطور الاستهلاك بين الأسر الريفية معاكساً تماماً ، حيث انخفضت النسب من 47.7% في عام 1988 إلى 44.8%

ارتفع الإنفاق الحضري من 65% أو قيمة نقدية قدرها 995.6 مليار دينار . إلى 71.7% أو 3.194.4 مليار دينار في عامي 2000 و 2011 على التوالي من الناحية الأخرى استهلكت الأسر الريفية 535.8 مليار دينار أو حصة قدرها 35% في عام 2000 ومبلغ 1295.4 مليار دينار أو حصة قدرها 28.9% في عام 2011 ويبين هذا التفاوت إلى بنية السكان الجزائريين حسب التشتت ، تجدر الإشارة إلى أن الطبقة الحضرية شهدت زيادة كبيرة في عدد السكان ، حيث ارتفع من 47.3% في عام 1988 إلى 58.3% في عام 2000 وأخيرا وصل إلى 66.3% في عام 2011

يمكن تفسير هذا التفاوت بين القطاعات الإسكان من خلال انخفاض التكاليف في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية. مثل أسعار المنتجات الزراعية و الإسكان و الإيجارات والأراضي...

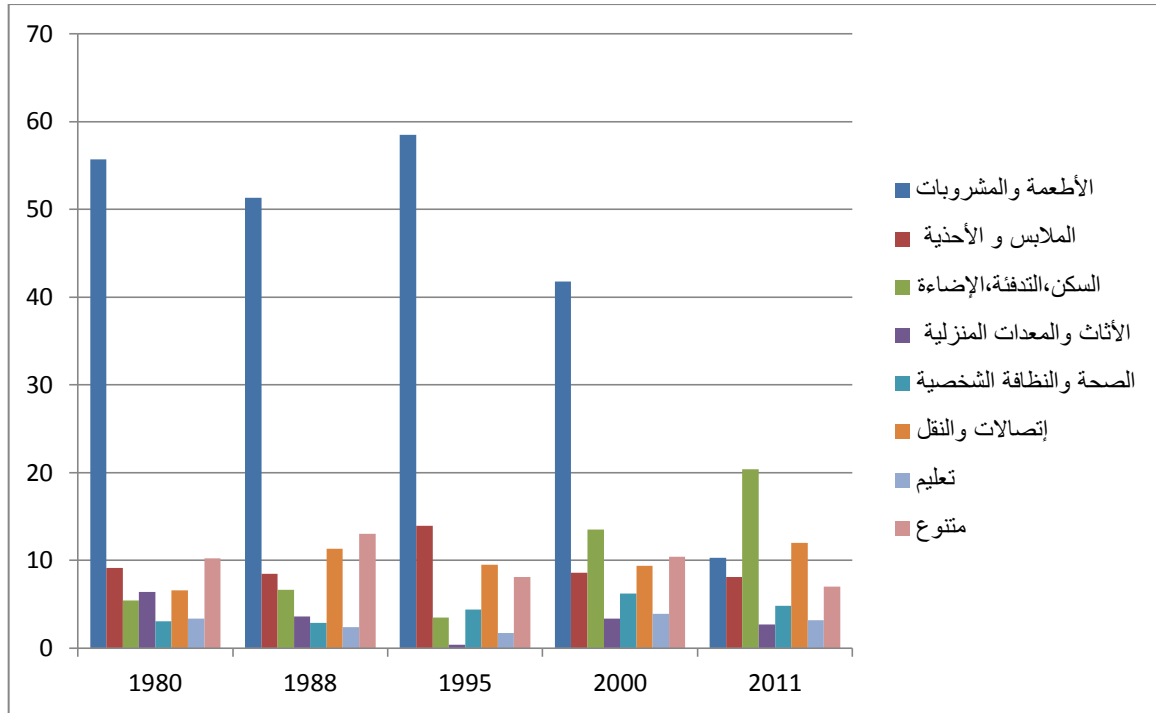
3. تطور الاستهلاك حسب صنف المنتجات 1980_2011:

تحليل الاستهلاك حسب المجموعة المنتجات أمر ضروري للغاية ، لأن ذلك يتيح تقديم فكرة واضحة حول أولويات المجتمع.

يوضح الرسم البياني رقم 03 توزيع كل أسرة بطريقة مثالية لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية، ووفقاً للشكل 03، يخصص الجزائريون الجزء الأكبر من ميزانيتهم للإنفاق على الغذاء.

بين عامي 1980_1988 انخفضت نسبة الأطعمة والمشروبات من حوالي 56% إلى 51% ورغم هذا الانخفاض بنحو 4 نقاط لا يزال الإنفاق على الغذاء يحتل المرتبة الأولى في الحياة اليومية في الجزائر

الشكل رقم 03: تطور استهلاك الأسر حسب صنف المنتجات بين عامي 1980_2011 (الوحدة%)



المصدر : (الملحق رقم 02)

بين عامي 1980_1988، أعطى الشعب الجزائري الأولوية الثانية لل فئة المسماة "متنوع" وتشمل هذه الأخيرة رسوم الاستهلاك مثل المطاعم المقاهي، الاحتفالات، التبغ، بالإضافة إلى شراء الساعات والمجوهرات وسجل هذا النوع من الإنفاق مستوى تقديرياً بلغ نحو 10.24% لعام 1980 و 13.05 % لعام 1988 ، مما أدى إلى زيادة قدرها 3 نقاط . يعتبر هذا الوضع متقلباً ومتواضعاً في الواقع ، قد يعزى السبب إلى اختلال التوازن هذه المجموعة . يشير ذلك إلى أن نسبة 37.5% من إجمالي مجموعة المنتجات المختلفة مخصصة للاستهلاك الخارجي على الطعام والاستهلاك الاحتفالي

من ناحية أخرى سجل التعليم والصحة ونظافة الجسم أدنى المستويات ، بمعدل تناقصي بين عامي 1980_1988 ، وسجلت فئة التعليم انخفاضاً بنسبة 3.39% في عام 1980 إلى 2.41% في عام

الفصل الثاني : الاستهلاك والأجور في الجزائر

1988 ، وسجلت فئة الصحة ونظافة الجسم انخفاضاً طفيفاً بنحو 0.17 نقطة ، حيث انخفضت من 3.07% إلى 2.9% لعامي 1980 و 1988 على التوالي .

حصلت فئة النقل والاتصالات على مركز واحد ، حيث انتقلت من المركز الرابع في عام 1980 بحصة 6.62% إلى المركز الثالث في عام 1988 بحصة تقدر بـ 11.35% بزيادة قدرها 5 نقاط في عام 1988 ، كانت نفقات المخصصة لمجموعة النقل والاتصالات من 48% لشراء الدراجات الهوائية والنارية ، و 15% لنفقات الوقود ، وحوالي 34% لخدمات الرياضة والصيانة ، ولا تتجاوز الميزانية المخصصة لتكاليف الاتصالات 3% من إجمالي النقل والاتصالات. (الديوان الوطني للإحصائيات، 1988)

سجلت مجموعة الأثاث والأدوات انخفاضاً كبيراً بنحو 6 نقاط ، حيث انخفضت من 6.4 في 1988 إلى 0.37% في 1995 ، يمكن تفسير هذا الوضع بنقص الأجهزة المنزلية التي هيمنت على السوق الجزائرية خلال هذه الفترة (Aouragh, 1996)

يلاحظ أن عام 1995 ، مقارنة بعام 1988 شهد زيادة كبيرة تقدر بـ 7 نقاط للرسوم المتخصصة الغذائية بنسبة 58% على المستوى الوطني وفي السياق نفسه سجل القطاع الحضري نسبة تقدر بـ 57.72% تقريباً ، أي ما يعادل 324.25% مليار دينار ، وقد يكون هذا الوضع نتيجة لتحرير الأسعار في إطار تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي ومن الجدير بالذكر أن المؤشر العام لأسعار استهلاك المواد الغذائية على المستوى الوطني ارتفع من 123.8 إلى 583.5 خلال العقد 1999 _ 1999

وبالنسبة لعام 1995 أيضاً ، تجدر الإشارة إلى أن النفقات المتعلقة بالاحتياجات التعليمية استمرت في الانخفاض مسجلة نسبة مئوية قدرها 1.72% أو قيمة نقدية قدرها 17.12 مليار دينار وسجلت تكاليف

الفصل الثاني : الاستهلاك والأجور في الجزائر

الصحة 4.39% أو 43.75 مليار دينار ، وهو ما يمثل تحسناً قدره 1.5 نقطة مقارنة بعام 1988. ومن حيث المقارنة حسب منطقة الإقامة سجل عام 1995 تفاوتاً قدره 5 مليارات دينار لصالح القطاع الحضري ، مما يشير إلى أن الميزانية المخصصة لهذا الأخير من حيث الصحة بلغت مبلغ 24.46 مليار دينار.

بين عامي 2000 و 2011، حافظ توزيع نفقات الغذاء باستمرار على أعلى تصنيف حيث انخفض من 44.6% إلى 41.8% على المستوى الوطني على الرغم من انخفاضه بنحو 3 نقاط ، وسجلت البيئة الحضرية انخفاضا كبيرا بنحو 5 نقاط من 45% إلى 40% ومن الناحية الأخرى شهد القطاع الغذائي زيادة متواضعة تقدر بنحو نقطتين ، حيث ارتفع من 44% إلى 46% في عامي 2000 و 2011 على التوالي .

خلال العقد 2000_2011 ، احتلت مجموعة السكن والتكاليف المرتبة الثانية ، بنسب تراوحت بين 13.5% و 20.4% على مستوى الوطني ، ومن 13% إلى 23% في المناطق الحضرية ، ومن 14% إلى 16% في المناطق الريفية ، ويمكن تبرير هذه الزيادة الملحوظة التي بلغت حوالي 7 ملايين على مستوى الوطني ببرامج الإسكان المختلفة التي نفذتها الدولة الجزائرية من خلال إطلاق أكثر من مليون وحدة سكنية في إطار الخطة 2005_2009 وعلى المستوى الوطني ، سجلت توزيعات الإسكان 165.312 وحدة سكنية في عام 2007 و 199.653 وحدة في عام 2009 ، فضلا عن الحصول على القروض العقارية متوسطة وطويلة الأجل بأسعار فائدة مدعومة تتراوح بين 1% و 3% كما يجب علينا أن لا نهمل مكانة السكن في المجتمع الجزائري لأنه الشغل الشاغل لكل زوجين وأحيانا يكون هو الشرط الذي يؤسس الأسرة.

بين عامي 2000 و 2011، شكلت مجموعات منتجات الأغذية والسكن والتكاليف أكثر من ثلثي دخل الأسرة الجزائرية ، مما ترك مجالا ضئيلا لأنواع أخرى من الاحتياجات ، التي انخفضت بين عامي 2000 و 2011، باستثناء مجموعة منتجات النقل و الاتصالات، التي اكتسبت أرضية بفضل زيادة قدرها 2,6 نقطة، حيث ارتفعت من 9,4% الى 12% في عامي 2000 و 2011 على التوالي . ويمكن تفسير ذلك بالتطور التكنولوجي التدريجي، حيث أصبحت السيارة و أدوات المعلومات و الاتصالات المختلفة وسائل لا يمكن الاستغناء عنها في الحياة اليومية لكل أسرة .

حسب التقرير بنك الجزائر للتقرير السنوي لسنة 2020 تباطأ مؤشر الأسعار الإجمالي على الصعيد الوطني بشكل طفيف أي بمتوسط سنوي قدره 2.09 % مقابل 2.35% في سنة 2019 ، أدت جائحة كوفيد _19_ إلى انخفاض شديد ومستمر في أسعار البترول بسبب إجراءات المعتمدة بسبب انتشار الفيروس حيث تقلص إجمالي الناتج الداخلي السنوي من حيث الحجم ب 4.9% بعد نموه ب 0.8% في سنة 2019 وب 1.2% في سنة 2018 . نظراً إلى التطورات يقدر إجمالي الناتج الداخلي من حيث القيمة الجارية ب 18723.5 مليار دينار في سنة 2020 أي ما يمثل انخفاضاً ب 8.3% مقارنة سنة 2019 .

4.تطور مستوى الأجور في الجزائر:

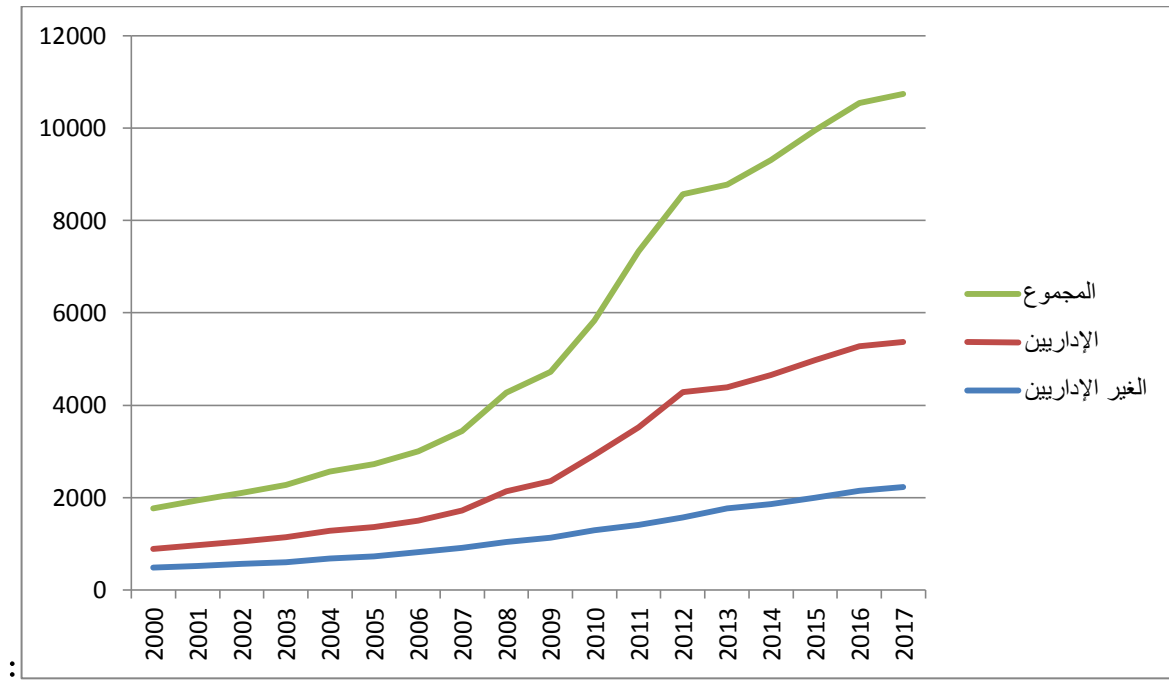
1.4. تطور مستوى الأجور في الجزائر 2000_2017:

تظهر قراءة الشكل البياني رقم 04 أن كتلة الأجور في الجزائر تطورت بشكل تصاعدي ملحوظ حيث أن هناك زيادات تدريجية على مدار السنوات .

الفصل الثاني : الاستهلاك والأجور في الجزائر

خلال الفترة 2000_2017 سجل إجمالي الرواتب نمواً بنحو ستة أضعاف تقريباً من 884.6 مليار دينار إلى 5367.8 مليار دينار. وفي السياق نفسه سجل إجمالي أجور القطاع الإداري زيادة كبيرة بلغت 404.9 مليار دينار ليصل حوالي 3141.6 مليار دينار بين عامي 2000 و2017 على التوالي وارتفعت فاتورة الأجور في القطاع غير الإداري بنحو 1764.5 مليار دينار من 479.7 مليار دينار إلى 2226.2 مليار دينار خلال نفس الفترة .

الشكل رقم 04 : تطور مستوى الأجور في الجزائر 2000_2017 وحدة مليار دينار جزائري



المصدر: جدول رقم 03 قائمة الملاحق

من المؤكد أن السبب الرئيسي لهذا النمو الكبير في الأجور يتمثل في التحسن في الوضع الاقتصادي الجزائري بفضل زيادة عائدات النفط , ونتيجة لذلك تضاعف الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بمقدار 3.5 أضعاف بين عامي 2000 و2010. وهذا ما سمح للجزائر بحل أزمتها المالية من خلال سداد ديونها الخارجية لصندوق النقد الدولي ومن الملاحظ أن قيمة الديون المتوسطة والطويلة الأجل قد

الفصل الثاني : الاستهلاك والأجور في الجزائر

انخفضت بنحو 20 مليار دولار حيث تراوحت بين 25.3 مليار دولار في عام 2000 إلى 5.7 مليار دولار في عام 2010 ونتيجة لذلك انتقلت الجزائر من بلد مختنق ماليًا إلى بلد خال من الديون .

من الناحية أخرى أثرت زيادة الأجور على المستوى الوطني على تطور إجمالي بشكل إيجابي بالإضافة إلى ذلك تأثر الحد الأدنى للأجور على الدخل بنسبة 25% من 8000 دينار إلى 10000 دينار بين عامي 2001 و2004 ثم شهد نموًا إيجابيًا بنسبة 20% ليصل إلى مستوى 12000 دينار في 1/1/2007 ومنذ جانفي 2012 بلغ مستوى الحد الأدنى للأجور على المستوى الوطني 18000 دينار.

2.4. تطور الحد الأدنى للأجور :

عرف قطاع الوظيف العمومي عدة تطورات وإصلاحات بعد الاستقلال نظرًا لأهمية الإدارة و الوظيفة العمومية في تنفيذ المشاريع وبناء أركان الدولة الجديدة وتدارك الفراغ القانوني ونقص الإطار الإداري بعد رحيل الفرنسيين والتخلص من التبعية .

رغم محاولات السلطات الجزائرية العمل على توحيد وتحديد الأجر الأدنى الوطني المضمون بين مختلف القطاعات ووضع شبكة الاستدلالية للأجور والمرتبات في الوظيفة العمومية ، إلا أنها لم تستطع التخلص ومعالجة التناقضات والازدواجية والتفاوت في الأجور والرواتب الذي مزال مطروحا إلى يومنا هذا بين القطاع الإداري والقطاع الاقتصادي ولذلك يجب القيام بإصلاحات شاملة لتحقيق الانسجام . (مرزود، 2022، صفحة 75_76)

ومن شأن الرفع من القيمة الاستدلالية إلى ما يفوق قيمتها الحالية (45 دج) أن يساهم في ارتفاع رواتب جميع الموظفين التابعين لقطاع الوظيف العمومي ، حسب القيمة الجديدة لها ، وهو ما سيسمح

الفصل الثاني : الاستهلاك والأجور في الجزائر

حسابيًا على الأقل ، إلى جانب تخفيض الضريبة على الدخل التي تُخصم من الأجور في دعم مداخل هذه الفئة من المواطنين . (الجريدة الرسمية، 2007، صفحة 09)

الجدول رقم 02: تطور الحد الأدنى الوطني المضمون للأجور 1990_2020

السنة	قيمة الأجر الوطني الأدنى المضمون ب دج
1 جانفي 1990	1000
1 جانفي 1991	1800
1 جويلية 1991	2000
1 أفريل 1992	2500
1 جانفي 1994	4000
1 ماي 1997	4800
1 جانفي 1998	5400
1 سبتمبر 1998	6000
1 جانفي 2001	8000
1 جانفي 2004	10000
1 جانفي 2007	12000
1 جانفي 2010	15000
1 جانفي 2012	18000
1 جوان 2020	20000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ،الجزائر بالأرقام

من خلال البيانات الموضحة في الجدول بين 1990 و 2012 تُظهر تصاعداً تدريجياً للحد الأدنى الوطني المضمون في الجزائر ، ففي بداية التسعينات كانت الزيادات طفيفة و منخفضة (1000 دج فقط في جانفي 1990) ما يعكس الأزمة الاقتصادية وضعف الاستقرار السياسي التي شهدته البلاد .

ابتداءً من أواخر التسعينات بدأت الدولة في الرفع الحد الأدنى للأجور بعد تحسن أسعار النفط عالمياً ، ما وفر للدولة موارد مالية أكبر فارتفع من 5400 دج سنة 1998 إلى 10000 دج سنة 2004 ثم إلى 18000 دج سنة 2012 .

إضافة إلى ذلك يبلغ حالياً 20000 دج بعد القرار الإعلان عن الرفع الحد الأدنى للأجور بداية من 1 جوان 2020 بزيادة 2000 دج بعد ما كان 18000 دج سنة 2012

الخلاصة

شهدت الجزائر عبر السنوات الماضية جملة من التطورات الاقتصادية والاجتماعية انعكست على عدة مؤشرات الأساسية نذكر منها :

- ✓ التطور التدريجي في حجم الاستهلاك نتيجة لتحسن مستوى الدخل
- ✓ الزيادة في إنتاج السلع والخدمات لتلبية الطلب المتزايد وتعزيز النشاط الاقتصادي وتحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي
- ✓ تحسن تدريجي في المستوى المعيشي وارتفاع الحد الأدنى الوطني للأجور كأداة لتحسين القدرة الشرائية والاستهلاكية لفئة العمال .

الفصل الثالث :

الدراسة الميدانية

تمهيد:

في هذا الفصل, نتطرق إلى دراسة ميدانية باستخدام الإستمارة الإلكترونية علماً أن الوحدة الإحصائية للدراسة تتمثل في الموظف العمومي على مستوى ولاية وهران , وقد شملت العينة المتكونة من 120 فرد معالجة البيانات المتحصل عليها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) نسخة 26

1_ نتائج الدراسة الميدانية :

1_1 الخصائص الديمغرافية للعينة :

1_1_1 الجنس:

الجدول رقم 03: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

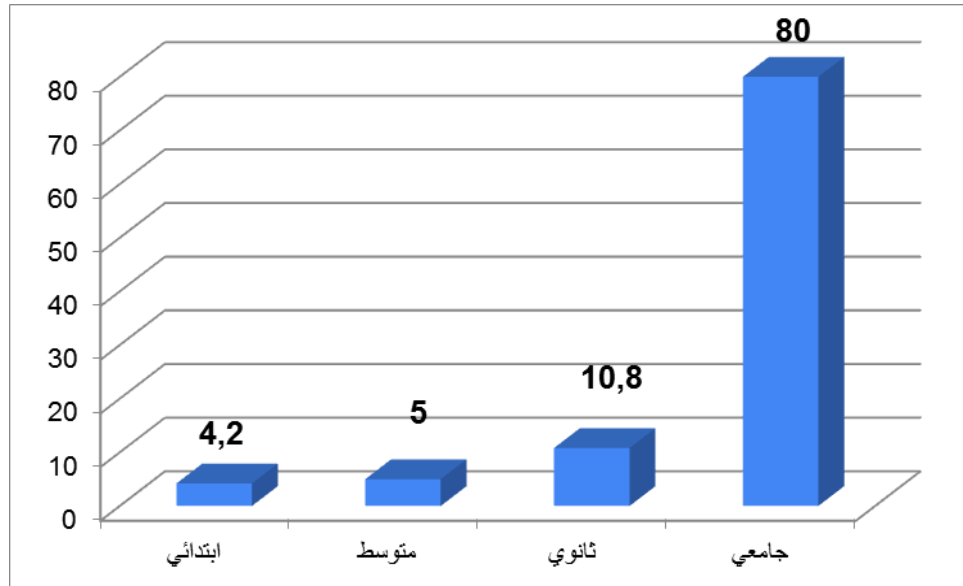
المتغير	الحجم	النسبة المئوية
أنثى	80	%66.7
ذكر	40	%33.3
المجموع	120	%100

المصدر: الدراسة الميدانية

يمثل الجدول أعلاه عينة تتكون من 120 فرد, حيث تبين أن نسبة الإناث أكبر بما يعادل %66.7 مقابل %33.3 من نسبة الذكور ما يوضح أن العنصر الأنثوي متفاعل أكثر في المواضيع الإجتماعية والإستهلاكية خاصة ما يعادل 80 أنثى مقابل 40 ذكر.

2_1_1 المستوى التعليمي:

الشكل البياني رقم 05 : توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي



المصدر: الدراسة الميدانية

يمثل الشكل أعلاه نسبة المستوى التعليمي لدى الأفراد في العينة الدراسة حيث يتضح أن 80% (96 مبحوث) من الفئة ذات التعليم الجامعي، مما يدل على ارتفاع نسبة المستوى المعرفي للعينة ما قد يؤثر على وعيهم الاستهلاكي والتخطيط المالي. في حين يمثل المستوى الثانوي و المتوسط 10.8 % و 5% على التوالي.

3_1_1 الحالة الإجتماعية:

يتمثل الجدول أدناه الحالة الإجتماعية للأفراد فيظهر أن معظمهم عزاب (60.8%) ب73 موظف عمومي وهذه الفئة غالبا ما تؤثر على الأنماط الاستهلاكية تليها فئة المتزوجون بنسبة (36.7%) ب44 موظف.

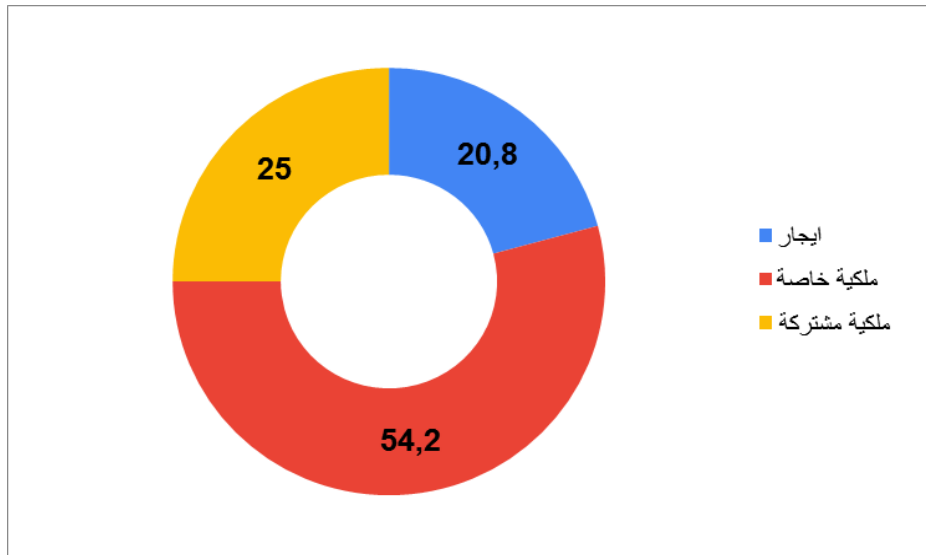
الجدول رقم 04: توزيع أرباب الأسر حسب الحالة الإجتماعية

المتغير	الحجم	النسبة المئوية
أرمل	1	0.8%
أعزب	73	60.8%
متزوج	44	36.7%
مطلق	2	1.7%
المجموع	120	100%

المصدر: الدراسة الميدانية

4_1_1 4_1_1 وضعية السكن:

الشكل البياني رقم 06: توزيع أفراد العينة حسب وضعية السكن



المصدر: الدراسة الميدانية.

يمثل الشكل أعلاه وضعية السكن لعينة الدراسة حيث أن أكبر نسبة ذات ملكية خاصة بمعدل 54.2%, التي تقدر ب 65 فرد و 25% من يملكون ملكية مشتركة (30 فرد) وهي النسبة التي تعكس نوعا ما على الإستقرار الإجتماعي و الإقتصادي, كما سجلت نسبة 20.8% (25 فرد) للأفراد الذين يملكون سكن إيجاري.

5_1_1 مكان الإقامة:

الجدول رقم 05: توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة

المتغير	الحجم	النسبة المئوية
الحضر	94	78.3%
الريف	26	21.7%
المجموع	120	100%

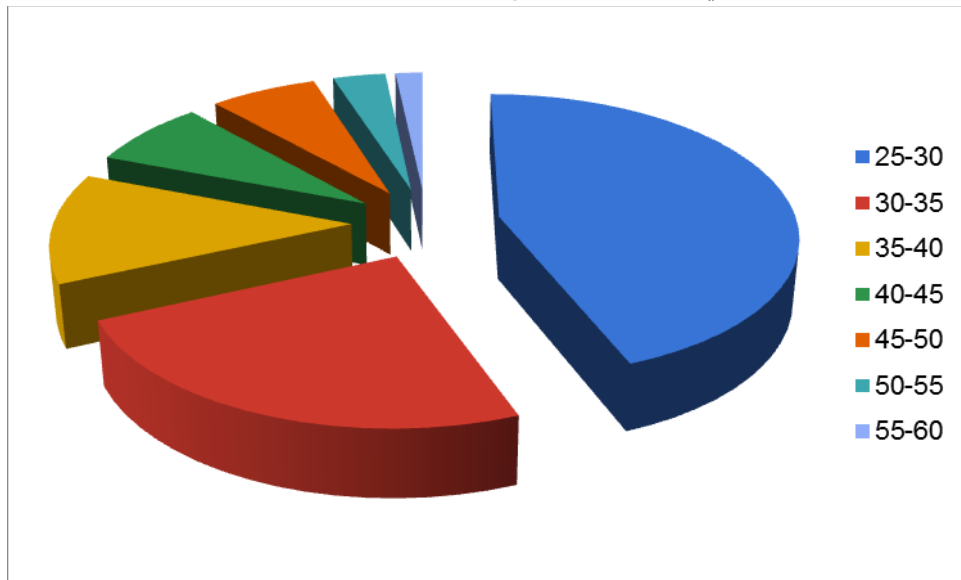
المصدر: الدراسة الميدانية

حسب معطيات الدراسة الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب الأفراد الذين شملتهم الدراسة يسكنون في المناطق الحضرية (78.3%) بحجم 94 فرد في حين أن (21.7%) قاطنين في القطاع الريفي حوالي 26 فرد.

6_1_1 الفئة العمرية :

يمثل الشكل رقم 07 توزيع الأعمار فيظهر أن معظم الأفراد في الفئة العمرية بين 25_30 سنة بنسبة (44.2%) حوالي 53 فرد, كما سجلت الفئة (30_35) 24.2% ما يقدر ب 29 فرد مما قد يشير إلى أن العينة تتكون من شباب في مرحلة مهنية مبكرة إلى متوسطة , كما نشاهد أن الفئة المتقدمة في العمر (50_55) و (55_60) سجلت نسبة 3.3% و 1.7% على التوالي. كما تجدر الإشارة إلى أن متوسط عمر العينة يقدر بحوالي 31.75 سنة

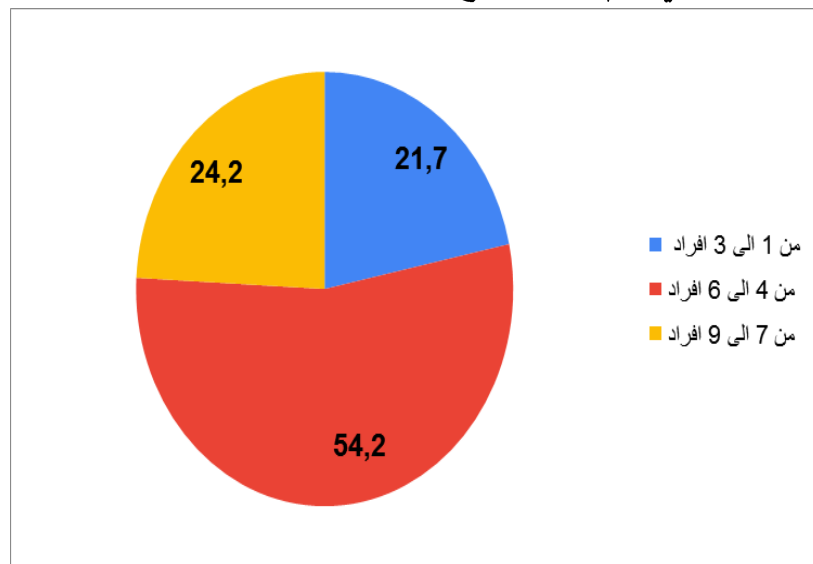
الشكل البياني رقم 07: توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية



المصدر: الدراسة الميدانية

7_1_1 عدد أفراد الأسرة :

الشكل البياني رقم 08: توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة



المصدر: الدراسة الميدانية

حسب الدراسة التي يظهرها الشكل أعلاه فإن أغلب أفراد العينة يتركزون في الفئة المتوسطة

(6_4) حيث تضم 65 فرداً أي ما يعادل (54.2%) من العينة، تليها الفئة (7_9) ب 29 فرداً

(24.2%) ثم الفئة (1_3) ب 26 فرداً (21.7%) مع متوسط حسابي 5.03 فرد

2_1 الخصائص المهنية للعينة:

1_2_1 عدد سنوات الخبرة :

يعرض الجدول أدناه عدد سنوات الخبرة حيث يمثل أن أكثر من نصف الأفراد يتمتعون بخبرة مهنية قصيرة حوالي 64 فرداً أي بنسبة 53.3% ما يدل على حداثة في المسار المهني بأقل من 5 سنوات بالمقابل يمثل 35 فرداً بينهم لديهم خبرة تتراوح بين 5 و 10 سنوات وهو ما يعادل 29.2% .

الجدول رقم 06: توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة المهنية

المتغير	الحجم	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	64	53.3%
أكثر من 10 سنوات	21	17.5%
من 5_10 سنوات	35	29.2%
المجموع	120	100%

المصدر: الدراسة الميدانية

1_2_2 مستوى الدخل

تمثل البيانات الموضحة أدناه أن نسبة 44.2% يتقاضون دخلاً بين 40000 و 60000 دينار جزائري ما يعادل 53 فرد و 53.8% أقل من 40000 دينار جزائري (43 فرد) مما قد يشير مستوى معيشي متوسط وقد يعكس على سلوكهم الإستهلاكي .

الجدول رقم 07: توزيع الأفراد حسب مستوى الدخل لدى أفراد العينة

المتغير	الحجم	النسبة المئوية
أقل من 40000 دج	43	53.8%
أكثر من 80000 دج	7	5.8%
ما بين 40000_60000 دج	53	44.2%
ما بين 60000_80000 دج	17	14.2%
المجموع	120	100%

المصدر: الدراسة الميدانية

3_2_1 القطاع المهني

الجدول رقم 08: توزيع الأفراد حسب القطاع المهني

المتغير	الحجم	النسبة المئوية
أخرى	39	32.5%
التعليم	62	51.7%
الجماعات المحلية	10	8.3%
الصحة	9	7.5%
التعليم	120	100%

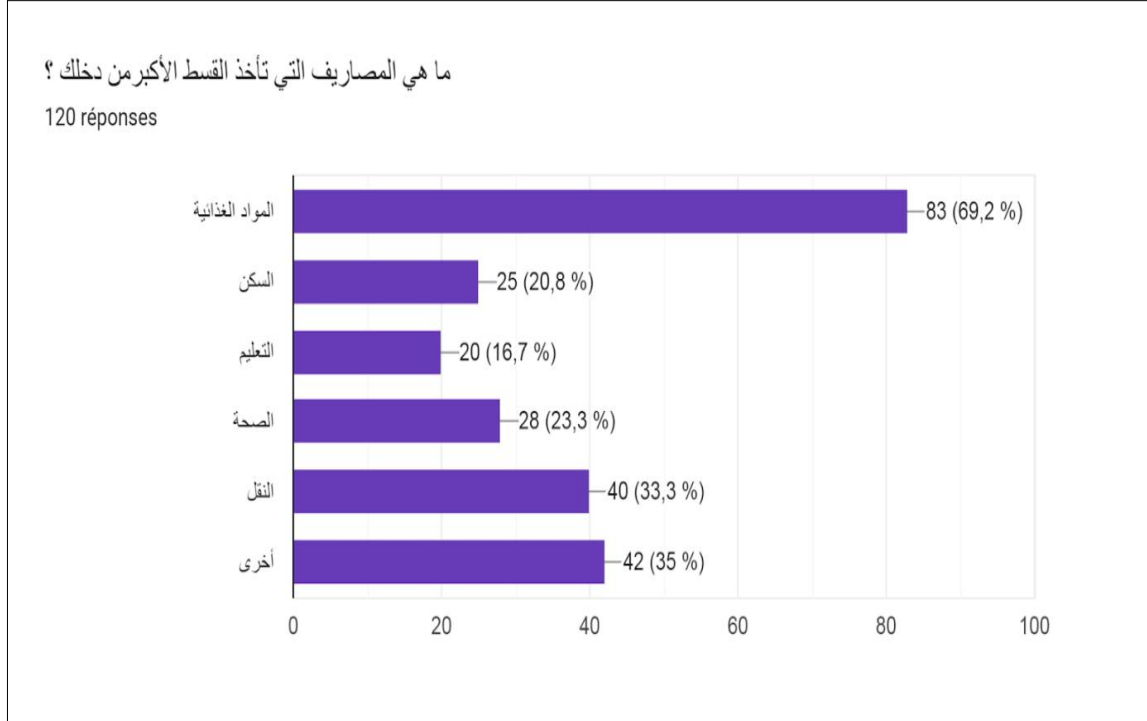
المصدر: الدراسة الميدانية

يظهر في الجدول أعلاه القطاع المهني فنرى أن معظم الأفراد يعملون في قطاع التعليم بنسبة (51.7%) حوالي 62 عينة إحصائية والقطاع معروف باستقراره النسبي مقارنة بالقطاعات الأخرى في حين سجل المتغير "أخرى" نسبة 32.5% ما يعادل 39 موظف.

1_3 الخصائص السلوك الاستهلاكي للعيينة:

1_3_1 المصاريف التي تأخذ القسط الأكبر من دخل الفرد:

الشكل البياني رقم 09: توزيع المصاريف التي تأخذ القسط الأكبر من دخل الفرد



المصدر: الدراسة الميدانية

إنطلاقاً من الشكل البياني رقم 09 فإن نتائج الدراسة تشير إلا أن الإنفاق على المواد الغذائية يمثل القسط الأكبر من استهلاك الأفراد كعنصر مستقل بنسبة 15.8% ويتكرر بشكل كبير مع العناصر الأخرى (كالتعليم والسكن والصحة ...) ما يعكس أولوية الغذاء على الاستهلاك, إضافة إلى الإنفاق على النقل يظهر بشكل واضح خاصة مع ارتفاع أسعار الوقود و وسائل النقل.

من جهة أخرى نرى أن الإنفاق على السكن و التعليم والصحة يأتي بشكل مركب مع العناصر الأخرى رغم أهميتها, كما نجد فئة "أخرى" نالت نسبة معتبرة 13.3% من مصاريف الاستهلاك ما يبين على وجود نفقات غير مصنفة مثل القروض أو المناسبات الإجتماعية ...

1_3_2 اللجوء إلى الديون لتغطية نفقاتك الإستهلاكية:

الجدول رقم 09: توزيع المبحوثين حسب اللجوء إلى الديون لتغطية النفقات الإستهلاكية

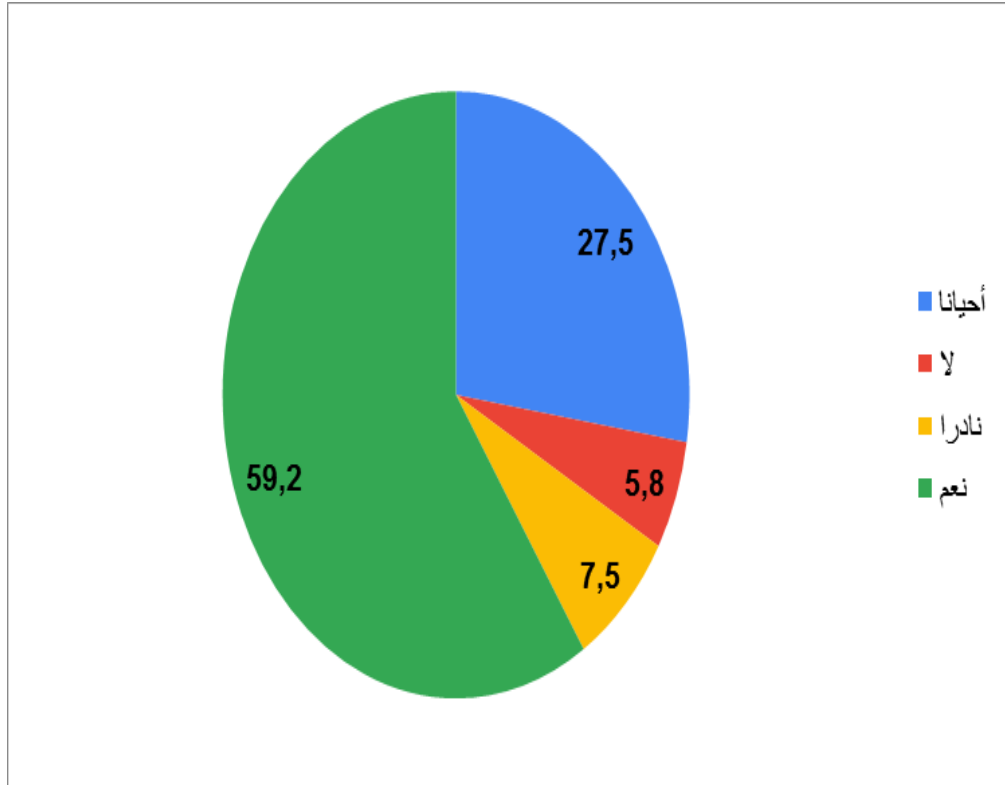
المتغير	الحجم	النسبة المئوية
أحياناً	56	46.7%
لا	42	35%
نعم	22	18.3%
المجموع	120	100%

المصدر: الدراسة الميدانية

يشير الجدول أعلاه أن معظم الأفراد يلجأون إلى الديون لتغطية نفقاتهم بحيث سجل 46.7% بأحياناً (56 فرد) و 18.3% بنعم ما يعادل (42 فرد) ما يدل على هشاشة الوضع المالي لفئة معينة، بالمقابل بلغ حجم الأفراد الذين صرحوا بـ "لا" للديون لتغطية نفقاتهم الإستهلاكية 35% (56 مبحوث بنسبة 35%)

3_3_1 البحث عن عروض تخفيضات للتقليل من نفقاتك الإستهلاكية:

الشكل البياني رقم 10: توزيع المبحوثين حول اهتمامهم بعروض التخفيضات



المصدر: الدراسة الميدانية

يمثل الشكل أعلاه لجوء الأفراد للبحث عن عروض التخفيضات لتغطية نفقاتهم الإستهلاكية حيث أفاد نسبة 59.2% (71 فرد) يبحثون عن التخفيضات لتقليل النفقات مما يشير على الحرص لتوفير النفقات, كما أن بعض الأفراد صرحوا بـ "أحياناً" بحجم 33 مبحوث بنسبة 27.5%

1_3_4 الاعتماد على خطة لمواجهة ارتفاع الأسعار:

الجدول رقم 10: توزيع المبحوثين حسب تعاملهم مع ارتفاع الأسعار

المتغير	الحجم	النسبة المئوية
لا	81	67.5%
نعم	39	32.5%
المجموع	120	100%

المصدر: الدراسة الميدانية

يمثل الجدول رقم 10 اعتماد الأفراد لخطة لمواجهة ارتفاع الأسعار فيظهر لنا أن معظمهم لا يملكون الخطة بنسبة 67.5% مما قد يشير إلى نقص التخطيط الإستهلاكي إذن 81 عينة إحصائية، مقابل 39 عينة إحصائية تملك الخطة لمواجهة الأسعار بنسبة 32.5%

1_3_5 تأثير الزيادة في الأجور التي شهدتها الجزائر مؤخراً على القدرة الشرائية للفرد:

الجدول رقم 11: توزيع تأثير الزيادة في الأجور على القدرة الشرائية لدى الفرد في الجزائر

الإجابات	الحجم	النسبة المئوية
لا بل تراجع	9	7.5%
لا لم يتغير	43	35.8%
نعم تحسن بشكل كبير	12	10%
نعم تحسن نوعاً ما	56	46.7%
المجموع	120	100%

المصدر: الدراسة الميدانية

يظهر في الجدول أعلاه أن معظم الأفراد تحسنت نوعاً ما القدرة الشرائية لديهم بعد الزيادة في الأجور فبلغت نسبتهم 46.7% حوالي 56 فرد مما يشير إلى التأثير الإيجابي و بنسبة 35.8% لم يلاحظوا تغييراً في القدرة الشرائية بحجم 43 فرد.

1_3_6 الزيادة في الأجور تزيد من الأمان المالي:

يظهر في الجدول رقم 12 أن نسبة الإجابة بنعم بلغت 40.8%(49 موظف) بأن الزيادات في الأجور تساهم في تعزيز الأمن المالي بينما فقط 18.3% من الأفراد لا يشعرون بتحسّن من هذا الجانب (22موظف)

الجدول رقم 12 توزيع تأثير الزيادة في الأجور في الأمن المالي:

المتغير	الحجم	النسبة المئوية
لا	22	18.3%
نعم	49	40.8%
نوعاً ما	49	40.8%
المجموع	120	100%

المصدر: الدراسة الميدانية

1_3_7 الزيادة في الأجور و تجربة منتجات أو خدمات جديدة :

حسب بيانات الجدول أدناه فإن 45.8% بحجم 55 فرد صرحوا بلا لم يتغير شيء و نعم إلى حد ما بأن الزيادات في الأجور لم تمكنهم من تجربة منتجات جديدة ,في حين سجلت نسبة 8.3% ب " نعم بشكل ملحوظ " بحجم 10 أفراد.

الجدول رقم 13: توزيع إجابة الأفراد على إمكانية تجربة منتجات وخدمات جديدة بعد الزيادة في الأجر

المتغير	الحجم	النسبة المئوية
لا لم يتغير شيء	55	45.8%
نعم إلى حد ما	55	45.8%
نعم بشكل ملحوظ	10	8.3%
المجموع	120	100%

المصدر: الدراسة الميدانية

2_ تحليل التقاطع بين المتغيرات باستخدام اختبار كاي تربيع (Khi_deux)

2_1 مستوى الدخل ونفقات الاستهلاك:

الجدول رقم 14 : العلاقة بين دخل الفرد وتغطية النفقات الاستهلاكية باستعمال كاي تربيع

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	22,466 ^a	6	,001
Rapport de vraisemblance	22,355	6	,001
Nombre d'observations valides	120		

المصدر: حسابات شخصية بناء على بيانات المسح الميداني باستخدام برنامج spss

إختبار كاي تربيع يعطينا قيمة الأهمية التقاربية (الثنائية) 0.001 وهي أقل من قيمة المعنى التقريبي وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية (H0) التي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين ونقبل الفرضية البديلة (H1) التي تفترض بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دخل الفرد وتغطية النفقات الاستهلاكية

2_2 الفئة العمرية وارتفاع الأسعار:

يبين الجدول رقم 15 أن فئة الشباب (25_30) أكثر وعياً لكونهم أكثر تأثراً بتغيرات الأسعار في بداية مسارهم الإقتصادي فهناك 25 فرد يعتمد لخطة لمواجهة ارتفاع الأسعار، بينما يضعف هذا الاتجاه كلما تقدم العمر ففي العمر (45_40) و(50_45) 12 فرد منهم من لديه خطة لمواجهة ارتفاع الأسعار.

الجدول رقم 15: توزيع الفئة العمرية لاعتمادهم لخطة لمواجهة ارتفاع الأسعار

		هل لديك خطة تعتمد عليها لمواجهة ارتفاع الأسعار ؟		Total
		لا	نعم	
الفئة العمرية	25-30	37	25	62
	30-35	17	17	34
	35-40	7	10	17
	40-45	12	9	21
	45-50	12	0	12
	50-55	9	8	17
	55-60	3	0	3
Total		97	69	166

المصدر: الدراسة الميدانية

الجدول رقم 16: العلاقة بين الفئة العمرية واعتمادها لخطة لمواجهة ارتفاع الأسعار باستعمال كاي تربيع

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	14,015 ^a	6	,029
Rapport de vraisemblance	19,407	6	,004
Nombre d'observations valides	166		

المصدر: حسابات شخصية بناء على بيانات المسح الميداني بإستخدام برنامج spss

قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار كاي التربيع 0.29 وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمدة مايسمح بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفئة العمرية والاعتماد على خطة لمواجهة ارتفاع الأسعار.

2_3 المستوى التعليمي:

الجدول رقم 17: توزيع العلاقة بين الزيادات في الأجور التي شهدتها الجزائر مؤخرا والقدرة الشرائية لدى الفرد

	هل أثرت الزيادات في الأجور التي شهدتها الجزائر مؤخرا على القدرة الشرائية لديك؟				Total
	لا بل تراجع	لا لم يتغير	نعم تحسن بشكل كبير	نعم تحسن نوعاً ما	
ابتدائي	0	0	0	2	2
ثانوي المستوى	1	5	8	9	23
جامعي التعليمي	10	31	10	64	115
متوسط	0	2	2	22	26
Total	11	38	20	97	166

المصدر: الدراسة الميدانية

حسب الجدول أعلاه تمثل الفئة الجامعية النسبة الأكبر من المستجوبين من العينة (115) حيث أن 64 منهم تحسنت نوعاً ما القدرة الشرائية لديهم، و 31 لم يتغير و 10 كل من تحسن بشكل كبير و وتراجع القدرة الشرائية.

الجدول رقم 18: العلاقة بين المستوى التعليمي و تأثير الأفراد بزيادة الأجور باستعمال كاي تربيع

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	23,554 ^a	9	,005
Rapport de vraisemblance	23,473	9	,005
Nombre d'observations valides	166		

المصدر: حسابات شخصية بناءاً على بيانات المسح الميداني بإستخدام برنامج spss

يتبين من خلال نتائج كاي تربيع و المقاييس التكميلية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي و تأثير الأفراد بزيادة الأجور على قدرتهم الشرائية تم تأكيد هذه العلاقة إحصائياً بقيمة كاي تربيع(0.005) الذي يشير إلى علاقة متوسطة القوة.

الجدول رقم 19: الزيادة في الأجور و إرتفاع الأسعار

	هل أثرت الزيادات في الأجور التي شهدتها الجزائر مؤخراً على القدرة الشرائية لديك؟				Total
	لا بل تراجع	لا لم يتغير	نعم تحسن بشكل كبير	نعم تحسن نوعاً ما	
لا هل لديك خطة تعتمد عليها	11	30	7	49	97
نعم لمواجهة ارتفاع الأسعار ؟	0	8	13	48	69
Total	11	38	20	97	166

المصدر: حسابات شخصية بناءاً على بيانات المسح الميداني بإستخدام برنامج spss

يمثل الجدول أعلاه أن أغلب الأفراد الذين أفادوا بأن لديهم خطة لمواجهة ارتفاع الأسعار قد صرحوا بتحسين نوعا ما (48 فرد من أصل 69) و 13 فرد تحسنت بشكل كبير بينما لم يصرح أي فرد بأنها تراجعت , بالمقابل (49 فرد من أصل 97) لا يملكون الخطة لمواجهة ارتفاع الأسعار و30 فرد صرحوا أنها لم تتغير رغم الزيادات.

الجدول رقم 20: العلاقة بين الزيادة في الأجور والاعتماد لخطة لمواجهة الأسعار باستعمال كاي الترتيب

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	21,434 ^a	3	,000
Rapport de vraisemblance	25,908	3	,000
Nombre d'observations valides	166		

المصدر: حسابات شخصية بناء على بيانات المسح الميداني باستخدام برنامج spss

بلغت قيمة الدلالة الإحصائية 0.000 وهي أقل بكثير من المستوى المعتمد (0.05) مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول بالفرضية وجود ارتباط بين المتغيرين

2_4 عدد سنوات الخبرة المهنية:

الجدول رقم 21: عدد سنوات الخبرة المهنية و هل الزيادة في الأجور مكنتك من تجربة منتجات أو خدمات جديدة

عدد سنوات الخبرة المهنية	هل الزيادة في الأجور مكنتك من تجربة منتجات أو خدمات جديدة؟			Total
	لا لم يتغير شيء	نعم إلى حد ما	نعم بشكل ملحوظ	
أقل من 5 سنوات	31	37	8	76
أكثر من 10 سنوات	7	22	9	38
من 5_10 سنوات	13	24	15	52
Total	51	83	32	166

المصدر: حسابات شخصية بناء على بيانات المسح الميداني باستخدام برنامج spss

الجدول رقم 22: العلاقة بين الزيادة في الأجور وتجربة منتجات جديدة مع عدد سنوات الخبرة المهنية بإستعمال كاي التربيع

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	11,459 ^a	4	,022
Rapport de vraisemblance	11,803	4	,019
Nombre d'observations valides	166		

المصدر: حسابات شخصية بناء على بيانات المسح الميداني باستخدام برنامج spss

بلغت قيمة كاي تربيع 0.22 يعني أقل من الدلالة المعتمدة وبهذا نرفض الفرضية الصفرية (H0) التي نفترض عدم وجود علاقة بين المتغيرين ما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين.

الخلاصة

إستناداً على إستمارة البيانات الموزعة على موظفي الوظيف العمومي لولاية وهران المتكونة من 120 عينة نلاحظ أن العينة تمثل فئة عمرية شابة (الإناث الأغلبية 66.7%), حضرية (78.3%) ومهنية حيث 80% من الأفراد ذوي تعليم جامعي مما يدل على ارتفاع المستوى المعرفي للعينة، من بين العينة الإحصائية يتبين لنا أن 60.8% عزاب أما وضعية السكن فإن 54.2% يملكون سكناً خاصاً ما يعكس نوعاً من الإستقرار الإجتماعي والاقتصادي . 53.3% حديثون في المسار المهني (أقل من 5 سنوات) كما أن قطاع التعليم هو الأكثر في العينة .

معظم الأفراد يبحثون عن التعويضات 59.2% ومع ذلك أغلبهم لا يملكون خطة لمواجهة ارتفاع الأسعار. كما يظهر أن معظم الأفراد يشعرون بتحسّن نوعاً ما في قدرتهم الشرائية بعد الزيادات في الأجور 46.7% مما تشير إلى التأثير الإيجابي لهذه الزيادات على مستوى المعيشة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تهدف هذه الدراسة لتحقيق من ظاهرة الإستهلاك الأسري في الجزائر بالأخص ولاية وهران, ومن خلال الفصول الثلاثة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تساهم في توضيح و فهم تطور الإستهلاك الأسري في الجزائر.

تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري من المفاهيم الاستهلاك و أنواعه, والعوامل المؤثرة فيه, وأهم النظريات المتعلقة بالإستهلاك.

وخصصنا في الفصل الثاني تطور الإستهلاك و الأجور في الجزائر في الفترة الممتدة من 1980 إلى 2020 , فقد أظهرت البيانات والنتائج الرسمية في التطور التدريجي لحجم الاستهلاك بحيث عرف ارتفاعاً ملحوظاً خاصةً للمواد الغذائية على نسبة تفوق 40% من نفقات الأسر, كما سجلت المناطق الحضرية أعلى مستويات الإنفاق الاستهلاكي, أما الأجور فقد إرتفعت من متوسط 884.6 مليار دينار جزائري في بداية الألفينات إلى 5367.8 مليار دينار جزائري سنة 2017, في حين تطور الحد الأدنى المضمون تدريجياً من 1000 دينار جزائري سنة 1990 إلى 20000 دينار جزائري سنة 2000.

يمثل الفصل الثالث الدراسة الميدانية ومن أجل تحقيق أهدافنا قررنا تحليل البيانات ل(120 موظف) على مستوى بلدية وهران , نستنتج من هذا العمل معظم المستجيبون إناث بنسبة 66.7% ذوي مستوى التعليمي عالي ومن الفئة الشبابية , وأن 69.2% يصرفون دخلهم على المواد الغذائية وبالتالي يلجئون

أحياناً إلى الديون لتغطية نفقاتهم الإستهلاكية 46.7% وعروض التخفيضات ، برغم من هذه الضغوطات إلا أن نسبة كبيرة 67.5% لا يملكون خطة لمواجهة ارتفاع الأسعار وبهذا يتأثر الأمن المالي للأجور في الإستهلاك.

وفي الأخير نأمل أن نكون قد أعطينا الموضوع حقه من الإهتمام من خلال الإحاطة ببعض جوانبه لأنه موضوع واسع للدراسة وذو أهمية كبيرة في اقتصاد أي دولة .

قائمة المراجع

- ✓ ميغاري، كريمة. (2009). دراسة دوال الاستهلاك في بعض بلدان شمال إفريقيا باستعمال نماذج بيانات بانيل (1990-2009). أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3.
- ✓ عدلاني، فتيحة. (غير محدد التاريخ). الموظف العام وحقوقه المالية في ظل التشريع الجزائري. مذكرة ماستر، ميدان الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.
- ✓ مزروود، حسين. (2022). "الزيادة في الأجور وتأثيرها على تحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة في الجزائر"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 7، ص. 59، جامعة الجزائر 3.
- ✓ بوخطة. (2021). الجريدة الرسمية الجزائرية.
- ✓ نصر ضو. (غير محدد التاريخ). "الاستهلاك العائلي والنظريات المفسرة له"، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، ص. 316-319.
- ✓ كرمان، هدى. (2017-2018). مطبوعة خاصة بمقياس الاقتصاد الكلي 2، موجهة لطلبة السنة الثانية تسيير.
- ✓ بربارة، دليلة. (2021). "تأثير النزعة الدينية الاستهلاكية على القرارات الشرائية للمستهلك الجزائري"، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 7، ص. 428، جامعة الجزائر 3.
- ✓ مزروود، حسين. (2022). "الزيادة في الأجور وتأثيرها على تحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة في الجزائر"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 6، العدد 1، ص. 75-76، جامعة الجزائر 3.
- ✓ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 61، سنة 2007.

الملاحق

الملحق رقم 01: تطور إستهلاك الأسر في الجزائر 2000_2020 (وحدة مليار دينار جزائري)

السنة	الإستهلاك الفردي النهائي للأسرة
2000	1684.0628
2001	1817.2774
2002	1955.2420
2003	2090.6380
2004	2332.185
2005	2510.4794
2006	2647.0047
2007	2908.9070
2008	3274.3094
2009	3677.5606
2010	4043.1421
2011	4470.7101
2012	5123.9085
2013	5674.3765
2014	6162.7186
2015	6745.3002
2016	7330.4820
2017	7913.2538
2018	8438.4167
2019	8749.7622
2020	8688.5778

المصدر: ديوان الوطني للإحصائيات , الحسابات الإقتصادية 1963_2014 سلسلة ه: الإحصاءات
البلاغية رقم 85 , المجموعات الإحصائية رقم 197/2016.

ديوان الوطني للإحصائيات, الحسابات الإقتصادية 2015_2017 رقم 824
ديوان الوطني للإحصائيات , الجزائر بالأرقام 2018_2019_2020

الملحق رقم 02: تطور إستهلاك الأسر حسب صنف المنتجات 1980_2011 الوحدة%

الملاحق

منتوجات السنوات	الأطعمة والمشروبات	الملابس والأحذية	السكن التدفئة الإضاءة	الأثاث والمعدات المنزلية	صحة والنظافة الشخصية	اتصالات و النقل	التعليم	متنوع
1980	55.68%	%9.15	%5.41	%6.4	%3.07	%6.62	%3.39	%10.24
1988	%51.33	%8.5	%6.63	%3.63	%2.9	%11.35	%2.41	%13.05
1995	%58.46	%13.94	%3.5	%0.37	%4.39	%9.53	%1.72	%8.09
2000	%44.6	%8.6	%13.5	%3.4	%6.2	%9.4	%3.9	%10.4
2011	%41.6	%8.1	%20.4	%2.7	%4.8	%12	%3.2	%7

المصدر: ديوان الوطني للإحصائيات, بيانات إحصائية, إنفاق الأسر في عام 2000, رقم 352 .
 ديوان الوطني للإحصائيات, بيانات الإحصائية, الإنفاق الاستهلاكي للأسر رقم 247
 ديوان الوطني للإحصائيات, المسح الوطني لنفقات مستهلك ومستويات المعيشة 2011. السلسلة S
 الإحصاءات الاجتماعية, المجموعات الإحصائية رقم 183/2014

الملاحق

السنوات	المجموع	إداري	غير إداري
2000	884.6	404.9	479.7
2001	970.6	453.4	517.2
2002	1048.9	489.1	559.8
2003	1137.9	543.1	594.8
2004	1278.9	598	680.5
2005	1363.9	634.1	729.8
2006	1500.1	684	816.1
2007	1721.9	810.7	911.2
2008	2138.4	1098.4	1040
2009	2360.5	1229.5	1131
2010	2917.6	1627.5	1290.1
2011	3817.8	2114.3	1403.5
2012	4287.1	2717.5	1569.6
2013	4386.6	2624.5	1762.1
2014	4651.6	2791.3	1860.3
2015	4977.8	2975.8	2002
2016	5275.1	3130.9	2144.2
2017	5367.8	3141.6	2226.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات, دراسة إحصائية إستيعادية (1962_2011) 2013
الديوان الوطني للإحصائيات, الجداول الإقتصادية العامة 2012_2017 رقم 845.
الديوان الوطني للإحصائيات, الحسابات الإقتصادية 2015 إلى 2017, رقم 824

الملحق رقم 04: إستمارة إلكترونية

في إطار إعداد مذكرة تخرج ماستر تخصص "ديمغرافيا اجتماعية" نقوم بدراسة حول الاستهلاك لدى الموظفين في القطاع العمومي في الجزائر. و لهذا نرجو منكم الإجابة على هذا الاستبيان مع ضمان السرية التامة للمعلومات المقدمة من طرفكم و استخدامها فقط لأغراض البحث العلمي.

المحور الأول: بيانات حول المبحوث

1. الجنس: ☐ ذكر ☐ انثى
2. السن: ☐
3. المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐
4. الحالة العائلية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐
5. عدد أفراد الأسرة :
6. وضعية السكن: ملكية خاصة ☐ ملكية مشتركة ☐ إيجار ☐
7. مكان الإقامة: الريف ☐ الحضر ☐

المحور الثاني: الخصائص المهنية للمبحوث

☐

8. القطاع المهني : التعليم ☐ الصحة ☐ الجماعات المحلية ☐ أخرى ☐

9. عدد سنوات الخبرة المهنية : أقل من 5 سنوات ☐ من 5-10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

10. مستوى الدخل: أقل من 40000 دج ☐ ما بين 40000-60000 دج ☐

ما بين 60000-80000 دج ☐ أكثر من 80000 دج ☐

المحور الثالث: الوضعية الاستهلاكية للمبحوث

11. هل دخلك يغطي تكاليفك الاستهلاكية ؟ نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐

12. ما هي المصاريف التي تأخذ القسط الأكبر من دخلك؟: المواد الغذائية ☐ السكن ☐

التعليم ☐ الصحة ☐ النقل ☐ أخرى ☐

13. هل تلجأ إلى الديون لتغطية نفقاتك الاستهلاكية ؟ نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

14. هل تبحث عن عروض تخفيضات للتقليل من نفقاتك الاستهلاكية ؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐

15. هل لديك خطة تعتمد عليها لمواجهة ارتفاع الأسعار ؟ نعم ☐ لا ☐

16. هل أثرت الزيادات في الأجور التي شهدتها الجزائر مؤخرا على القدرة الشرائية لديك ؟

نعم تحسن بشكل كبير ☐ نعم تحسن نوعا ما ☐

لا لم تتغير ☐ لا بل تراجع ☐

17. هل تعتقد أن الزيادة في الأجور تزيد من الأمان المالي ؟

نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐

18. هل الزيادة في الأجور مكنتك من تجربة منتجات أو خدمات جديدة ؟

نعم بشكل ملحوظ ☐ نعم إلى حد ما ☐ لا لم يتغير أي شيء ☐